المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى
International Solidarity with Prisoners
TADAMON تضامن

تضامن

إن لم تكن معهم.. فمن يكون؟

نشرة دورية تصدر شهرياً عن المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى (تضامن)

العدد 5 - سبتمبر 2023

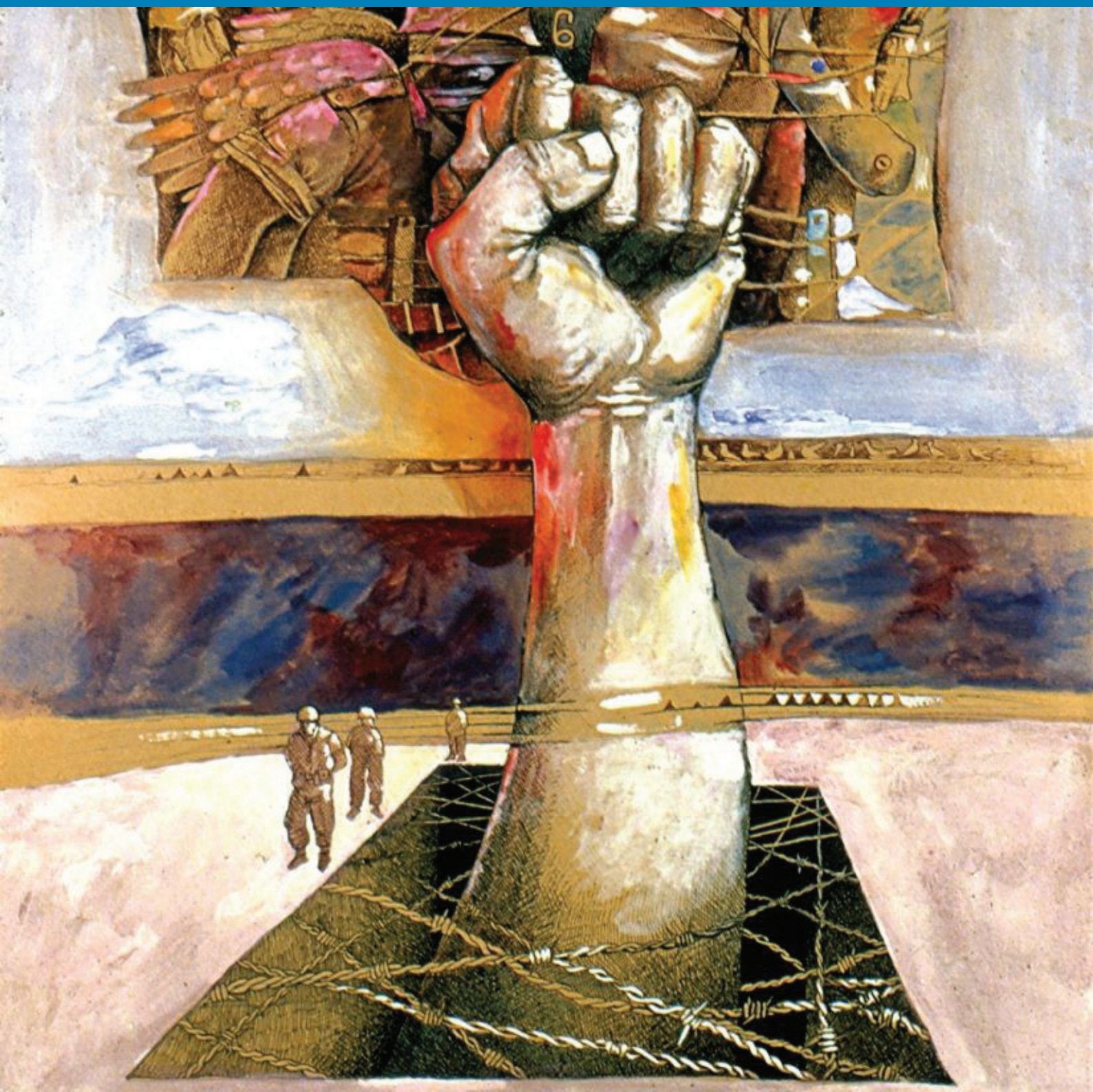

المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى
International Solidarity with Prisoners
TADAMON . تضامن

تضامن

إن لم تكن معهم.. فمن يكون؟

في هذا العدد

من الحبس المنزلي للسجن الفعلي.. المقدسية زينة عبده تدخل سجن الرملة لقضاء محكوميتها 5

مفوضية الأسرى في حركة فتح تنتج فيلمًا كرتونيًا قصيرًا خاصًا بحرمان أبناء الأسرى من زيارة ذويهم 6

بعد مرور خمسة وثلاثين عاماً على استشهادهما.. الشوا والسمودي حكاية لم تمت 7

الأسير نائل البرغوثي- صاحب أطول مدة اعتقال في تاريخ الحركة الوطنية الأسيرة- مؤبد 10

الأسير أنور عبد الغني ... وصل حد الموت على الرغم من أنه لم يكن الشخص المطلوب 11

وضع صحي حرج للأسير قصي خطاب 12

الأسير مهيب دراغمة تم عزله في سجن أيلون بعد استشهاد أخيه 12

ضرب وتنكيل وظروف اعتقال قاسية يتعرض لها الاسرى أثناء عمليات الاعتقال 13

رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين قدورة فارس:

« نسعى لخلق منهجية جديدة لفضح الجرائم بحق أسرانا وانتزاع حقوقهم بالتشاور مع الحركة الأسيرة والأسرى المحررين»

-3-

بذكرى نفق الحرية ..

الأسرى يؤكدون مضيهم في إضراب 14 سبتمبر

-4-

منظمة العفو الدولية

يتعين على السلطات الإسرائيلية إطلاق سراح وليد دقة فورًا

-14-

بيانات

بيانات 16

فعاليات 21

بيان حقائق 22

هيومان رايتس ووتش

الأسرى في صور 33

بيانات 41
باللغة الانجليزية

رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين

قدورة فارس:

« نسعى لخلق منهجية جديدة لفضح الجرائم بحق أسرانا وانتزاع حقوقهم بالتشاور مع الحركة الأسيرة والأسرى المحررين»

١٦-٨-٢٠٢٣

قال رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين قدورة فارس « أن تسارع الأحداث داخل السجون والمعتقلات، وسياسة التنكيل والاستفزاز التي تنفذها ادارة السجون الاسرائيلية، وما يترتب عليها من انتهاكات وعقوبات، يدفعنا الى التفكير الجدي للبحث عن منهجية جديدة لفضح جرائم الاحتلال بحق أسرانا وأسيراتنا، والعمل على انتزاع حقوقهم المصادرة بشتى الوسائل والطرق «.

> المرحلة القادمة ستشهد شكلاً جديداً في المواجهة داخل السجون وخارجها، وعلى المجتمع الدولي أن يتحمل المسؤولية الكاملة عما ستؤول إليه الأوضاع.

وأوضح فارس ان الإحصائيات المتحركة لأعداد الأسرى والأسيرات، وقصصهم الحياتية والصحية، وما يحاط بهم من ظروف ومخاطر، يفرض علينا العمل المكثف كمؤسسات وفعاليات وفصائل وطنية واسلامية، نحو الاستفادة من التجارب الطويلة والعظيمة للحركة الأسيرة والأسرى المحررين، والتنور بأفكارهم وآرائهم، التي قد تكون أساساً لعمل وطني مختلف، قادراً على إعطائنا انطلاقة نحو مساحات جديدة من الدعم والمساندة لهذه القضية العادلة.

وأشار فارس الى أن المراهقة والتصرفات الصبيانية التي يقوم بها ما يسمى بوزير الأمن القومي الاسرائيلي ايتمار بن غفير، ومن خلفه المتطرفين الفاشيين الذين تتشكل منهم منظومة الاحتلال، يعكس دناءة وهشاشة هذا الكيان، الذي وضعت حكومته الحالية ذات الطابع اليميني كل امكانياتها للانتقام من أسرانا واسيراتنا العزل.

وأضاف فارس « زيارة المدعو بن غفير قبل يومين الى سجن «النقب»، ومحاولته الفاشلة في استفزاز وابتزاز الأسرى، تؤكد قطعياً على أن الفراغ القائم في دولة الكيان، والذي أدى الى فوضى شبه دائمة في الشارع الاسرائيلي، لا يمكن الهروب منه الا بتنفيذ المزيد من الهجمات على مناضلينا الصامدين والصابرين، وأن هذا المتطرف يلامس في ذلك طوق النجاة لعدم قدرته على تقديم شيء لمنتخبيه وأنصاره «.

وشدد فارس على أنه حان الوقت لكي يلفظ العالم دولة العصابات الاسرائيلية، وأن ينصف الشعب الفلسطيني بتخليصه من الاحتلال، وأن يوقف القتل والاعدام اليومي، وأن ينهي معاناة أسراه وأسيراته ويمنع التفرد بهم، مؤكداً على أن المرحلة القادمة ستشهد شكلاً جديداً في المواجهة داخل السجون وخارجها، وعلى المجتمع الدولي أن يتحمل المسؤولية الكاملة عما ستؤول إليه الأوضاع.

بذكرى نفق الحرية ..

الأسرى يؤكدون مضيهم في إضراب 14 سبتمبر

أكدت اللجنة الوطنية العليا للحركة الوطنية الأسيرة، عزمها خوض الإضراب عن الطعام الخميس الموافق ١٤ سبتمبر الجاري، ما لم يتراجع العدو وأدواته عن قرار تقليص الزيارات، وعن كل ما يهدد به، ويلتزم بعدم المس بحقوق الأسرى التي انتزعوها بدمائهم وعذاباتهم.

وقالت اللجنة -في بيانٍ لها في ذكرى نفق الحرية في سجن جلبوع-: مضى عامان على حدثٍ غيَّر مسار العمل الوطني داخل الأسر، حدث ذكَّر العالم بأحراره وشرفائه أن الحرية واجبة والسعي لها بكل السبل فرض الساعة، بعد أن استطاع ستة من أسرانا انتزاع حريتهم -ولو بشكل مؤقت- من سجون الاحتلال الصهيوني رغم كل إجراءات العدو الأمنية، معلنين انتصار الإرادة الحرة على الجبروت والباطل.

وأشارت إلى أنه حينها قرر العدو عبر أدواته المتمثلة في إدارة السجون محاولة فرض عقوبات وإجراءات بحق كل الأسرى لكسر إرادة الحرية عندهم، فكان لزامًا على الحركة الوطنية الأسيرة أن تتوحد وتتجاوز كل خلاف وفرقة لمواجهة هذا التحدي.

وأكدت أنها كانت -بفضل الله- على قدر هذا التحدي، ونجحت في صد هذا العدوان، وتشكلت وقتها "لجنة الطوارئ الوطنية العليا" لتدير الأزمة باقتدار ووحدة حال وقرار، وخاضت بعدها تحديات ومعارك تجاوزت الـ "٦" جولات، ونجحت كل مرة في تعزيز الوحدة والانتصار.

وأعلنت بدءًا من هذا التاريخ المشرف في تاريخ الحركة الأسيرة اعتماد المسمى الرسمي لوحدة الحركة الأسيرة ليصبح "اللجنة الوطنية العليا للحركة الأسيرة".

وأضافت: يأتي هذا الإعلان وهذه الذكرى ونحن نواجه إجرام جديد من عدونا في محاولاته لتقليص الزيارات لتصبح مرة واحدة كل شهرين، ومهدِّدًا بإجراءات أخرى تمس جوهر حياتنا وواقعنا الاعتقالي.

وشددت على أن الوحدة المتجددة في قلاع الأسر لدى ورثة الشهداء يجب أن تتجسد واقعًا في كل ساحات ومؤسسات العمل الوطني الفلسطيني، وقالت: إن إسنادكم لنا هو مفتاح انتصارنا -بإذن الله-، فكونوا كما عهدناكم دومًا ركننا الشديد وسدنا المنيع.

من الحبس المنزلي للسجن الفعلي.. المقدسية زينة عبده تدخل سجن الرملة لقضاء محكوميتها

دخلت الشابة زينة عبده (١٨ عامًا) من سكان جبل المكبر بالقدس المحتلة صباح يوم الأحد ١٠ سبتمبر، سجن الرملة، لقضاء محكوميتها البالغة ٦ أشهر.

وقضت زينة ٨ أشهر قيد الحبس المنزلي، ثم صدر حكما بحقها بالسجن الفعلي لمدة ٦ أشهر، بتهمة التحريض على مواقع التواصل الاجتماعي.

وعانت الشابة زينة عبده من ملاحقة الاحتلال لها وعمرها ١٦ عاما، ما بين أقبية التحقيق في غرف "٤" بمركز المسكوبية والتنقل من سجن لآخر.

وخلال النصف الأول من العام ٢٠٢٣، اعتقلت قوات الاحتلال ١٨٠٠ مقدسي، من بينهم ٢٠٨ أطفال، و٥٦ امرأة، فيما اعتقلت خلال النصف الأول من عام ٢٠٢١، ١٨٦٨ مقدسيا من بينهم ٨٥ امرأة، و٣٩٤ قاصرا، أما في النصف الأول من عام ٢٠٢٢، فاعتقلت ٢١٧٦ مقدسيا من بينهم ٩٣ امرأة، و٣٧٨ قاصرا.

وخلال شهر أغسطس المنصرم، اعتقلت قوات الاحتلال من ١٣٠ مقدسياً، بينهم أكثر من ٢٧ قاصرًا و٦ نساء، وأصدرت محاكم الاحتلال ٨ أوامر اعتقال إداري بحق أسرى من محافظة القدس، بينهم وزير القدس السابق المبعد عن المدينة خالد أبو عرفة، والنائب المبعد أحمد عطون.

وأصدر الاحتلال ٢٠ أمر حبس منزلي بحق المقدسيين، ووقع ١٠ أطفال ضحية هذه العقوبة.

والحبس المنزلي وسيلة تفرضها سلطات الاحتلال على الفلسطينيين في الأراضي المحتلّة، سيّما المقدسيين منهم، تسعى من خلاله للتضييق والتنكيل بهم، وما تنفكّ تفرضه على جميع شرائحهم خصوصاً الأطفال منهم.

و"الحبس المنزلي" هو احتجاز الشخص داخل البيت طوال المدة التي تبحث فيها محكمة الاحتلال في ملفه إلى حين انتهاء الإجراءات القضائية بحقه وإصدار المحكمة حكمها في قضيته، وقد تصل مدة الحبس، لأيام أو لأسابيع أو لأشهر أو عام أو أكثر، ولا تحتسب هذه الفترة من الحكم الفعلي الذي يصدر لاحقًا.

مفوضية الأسرى في حركة فتح
تنتج فيلمًا كرتونيًا قصيرًا خاصًا
بحرمان أبناء الأسرى من زيارة ذويهم

غزة_ فلسطين

أنهت الدائرة الإعلامية بمفوضية الشهداء والأسرى والجرحى بحركة فتح إنتاج فيلم كرتوني قصير يحاكي حرمان العديد من أطفال الأسرى في سجون الإحتلال من زيارة ذويهم.

الفيلم الذي أنتجته المبدعة صانعة الأفلام الكرتونية عُلا بركات لصالح المفوضية، وأخرجه مدير دائرة الإعلام بالمفوضية الأسير المحرر رامي عزارة، وأشرف عليه بشكل مباشر المفوض العام للمفوضية الأخ تيسير البرديني، يأتي في سياق المنهجية المستمرة لمفوضية الأسرى بحركة فتح في فضح ما يمارسه الإحتلال تجاه أسرانا وذويهم على مدار اللحظة.

وقد تحدث الأسير المحرر رامي عزارة بأن الفيلم سيشارك في العديد من المهرجانات المحلية والدولية، وأنه سيتم عرضه في وقت لاحق في إحدى الجامعات ضمن سلسلة فعاليات ستنظمها المفوضية دعمًا وإسنادًا للأسرى ونضالهم.

المحرر عزارة شكر في ختام حديثه المبدعة علا بركات على هذا الإنتاج، وكذلك كل من ساعد وساهم في إنجاح هذا العمل الإبداعي.

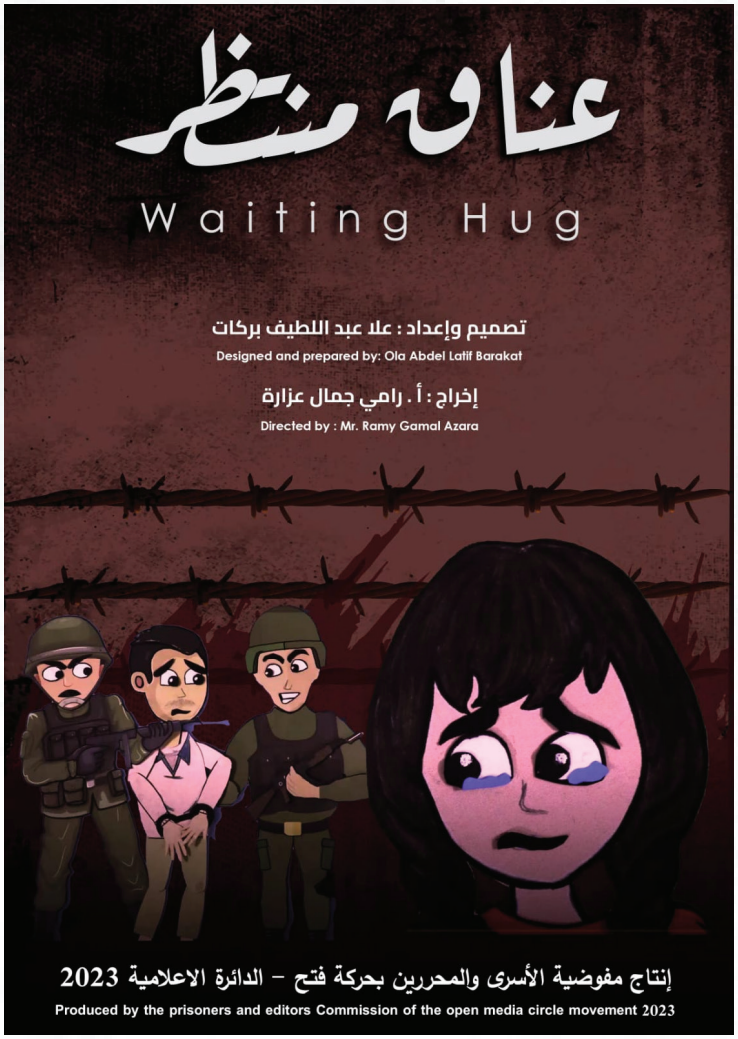

● بقلم الأسير المحرر
عبد الناصر فروانة

أسير محرر، ومختص بشؤون الأسرى، وعضو المجلس الوطني الفلسطيني، ورئيس وحدة الدراسات والتوثيق في هيئة شؤون الأسرى والمحررين، وعضو لجنة إدارة هيئة الأسرى في قطاع غزة. ولديه مدونة شخصية بإسم: «فلسطين خلف القضبان».

بعد مرور خمسة وثلاثين عاماً على استشهادهما

الشوا والسمودي.. حكاية لَم تَمتْ

في السادس عشر من آب/أغسطس عام ١٩٨٨ كنت هناك.. كنت معتقلاً إداريا في قسم «كيلي شيفع» في سجن النقب الصحراوي، دون تهمة أو محاكمة، وإذا بنا نسمع صراخاً هديراً وهتافات صاخبة وتكبيرات تعلو من الأقسام السفلى للسجن. وفي وقت لاحق علمنا أن المعتقلين الفلسطينيين العُزل في قسم (ب) وعددهم قرابة (١٥٠٠) أسير، احتجوا بطريقة سلمية على ظروف احتجازهم وطريقة معاملة السجانين لهم، بإطلاق الهتافات والأناشيد الوطنية والتكبير للتعبير عن غضبهم وللذود عن كرامتهم، وفيما بعد تناولوا كل ما يقع تحت أيديهم من حجارة وأواني بلاستيكية وأحذية، وقذفوا بها على إدارة السجن والجنود المدججين بالسلاح. لترد عليهم إدارة السجن بقنابل الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي واستخدام الهراوات والقوة المفرطة، ثم الرصاص الحي.

> المدعو «ديفيد تسيمح» قائد السجن آنذاك هو من بدأ بإطلاق النار، حينما انتزع بندقية جندي كان مرافقا له ويقف بجواره، وأطلق منها النار مباشرة، ومن مسافة قريبة جداً، باتجاه الأسير (أسعد الشوا) الذي تصدى له بصدره العاري وتحداه بعنفوان وشموخ الفلسطيني، ليسقط مضرجاً بدمائه. ومن ثم أصيب الأسير (بسام السمودي) برصاصة قاتلة في القلب، استشهد على أثرها.

لم تقتصر الجريمة على ما ورد آنفاً، فوفقاً لشهود عيان فإن المدعو «ديفيد تسيمح» قائد السجن آنذاك هو من بدأ بإطلاق النار، حينما انتزع بندقية جندي كان مرافقا له ويقف بجواره، وأطلق منها النار مباشرة، ومن مسافة قريبة جداً، باتجاه الأسير (أسعد الشوا) الذي تصدى له بصدره العاري وتحداه بعنفوان وشموخ الفلسطيني، ليسقط مضرجاً بدمائه. ومن ثم أصيب الأسير (بسام السمودي) برصاصة قاتلة في القلب، استشهد على أثرها.

يعتبر الشهيدان أسعد جبرا الشوا (١٩عاماً) من حي الشجاعية بغزة، وبسام إبراهيم السمودي (٣٠ عاماً) من قرية الياموني في جنين بالضفة الغربية، أول من سقطا برصاص قوات الاحتلال في

السجون. وتلا ذلك أحداث كثيرة أدت لاستشهاد خمسة أسرى آخرين ليرتفع عدد الأسرى الذين استشهدوا في سجون الاحتلال جراء اصابتهم بالرصاص الحي بعد أن أطلقت النار عمداً باتجاههم، إلى سبعة شهداء.هذا بالإضافة إلى اصابة المئات من المعتقلين بإصابات مختلفة جراء تلك الاعتداءات التي تُستخدم فيها كافة وسائل وأدوات القمع والقتل.

> يعتبر الشهيدان أسعد جبرا الشوا (١٩عاماً) من حي الشجاعية بغزة، وبسام إبراهيم السمودي (٣٠ عاماً) من قرية اليامون في جنين بالضفة الغربية، أول من سقطا برصاص قوات الاحتلال في السجون. وتلا ذلك أحداث كثيرة أدت لاستشهاد خمسة أسرى آخرين ليرتفع عدد الأسرى الذين استشهدوا في سجون الاحتلال جراء اصابتهم بالرصاص الحي بعد أن أطلقت النار عمداً باتجاههم، إلى سبعة شهداء.

واليوم وبعد مرور خمسة وثلاثين عاماً على استشهاد الأسيرين (الشوا والسمودي)، ما زالت الذاكرة الشخصية والجمعية تحفظان ذاك التاريخ وتفاصيل ما حدث في ذاك اليوم، فيما الأخطر أن ما حدث من جريمة آنذاك، قد تكرر لاحقا ومرارا في السجون وسقط المزيد من الشهداء والجرحى، وأن تلك الأحداث، لم تعد مجرد اقتحام عادي وتفتيش روتيني، أو ممارسة فردية واعتداء عابر من قبل هذا الضابط أو ذاك الشرطي كما كان يحدث في الماضي البعيد. كما لم تعد جرائم القمع والاعتداء واستخدام القوة المفرطة حدثاً استثنائياً وموسمياً، أو ظاهرة أسبوعية وشهرية. وإنما أضحت الاقتحامات والاعتداءات واستخدام القوة المفرطة سلوكا ثابتاً وسمة أساسية لدى كل من يعمل في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، وغدت جزءا أساسيا من معاملة ادارة السجون للمعتقلين الفلسطينيين، وتنفذها بحقهم، فرادى وجماعة، وفي كل الأوقات ليلاً ونهاراً، لدرجة أنها تتكرر أحيانا داخل السجن الواحد أكثر من مرة في اليوم الواحد، وتحدث مرات عديدة خلال أسبوع واحد، وفي مرات كثيرة تحدث في أكثر من سجن في ذات التوقيت. وفي السنوات الأخيرة اتسعت الظاهرة وازدادت عدداً واشتدت عنفا وارتفع أعداد المصابين. ونوثق سنويا مئات الاعتداءات، بشكل فردي أو جماعي، تحت ذرائع مختلفة ومبررات واهية. كما ولم تتوقف الاقتحامات أو يُخفض عددها ومستواها في زمن انتشار فايروس «كورونا». وليس من المبالغة في شيء أن نقول: بأن إدارة سجون الاحتلال تتمتع بسمعة سيئة، في هذا الصدد، بسبب كل هذا التاريخ الحافل بالانتهاكات والجرائم.

ان تلك الأحداث التي تعكس الافراط في اللجوء إلى استعمال القوة بحق المعتقلين العُزّل، ما زالت مستمرة الحدوث بشكل نكاد أن نقول: بأنه يومي، وهي جزء من سياسة ثابتة تحظى بمباركة وتشجيع الجهات العليا في دولة الاحتلال والتي شكّلت لهذا الغرض وحدات قمع خاصة حملت أسماء عديدة وعرفت باسم قوات: نخشون ودرور وميتسادا واليماز وغيرها، دون أن نجد اختلافا أو فروقات جوهرية فيما بينها من حيث التدريب والتسليح والأهداف وطبيعة المهام، فجميعها مدربة جيداً ومزودة بأسلحة مختلفة منها السلاح الأبيض والهراوات والغاز المسيل للدموع والرصاص الحارق وأجهزة كهربائية تُحدث آلاماً في الجسم، وفي أحيان كثيرة تستخدم الكلاب، ومزودة أيضا بالأسلحة النارية ذات الذخيرة الحية القاتلة والمحرمة دولياً. كما تضم خبراء سبق لهم أن خدموا في وحدات حربية مختلفة، في جيش الاحتلال الإسرائيلي.

> ان تلك الأحداث التي تعكس الافراط في اللجوء إلى استعمال القوة بحق المعتقلين العُزّل، ما زالت مستمرة الحدوث بشكل نكاد أن نقول: بأنه يومي، وهي جزء من سياسة ثابتة تحظى بمباركة وتشجيع الجهات العليا في دولة الاحتلال والتي شكّلت لهذا الغرض وحدات قمع خاصة حملت أسماء عديدة وعرفت باسم قوات: نخشون ودرور وميتسادا واليماز وغيرها.

ان المهام الموكلة لهذه الوحدات حسب ما هو مُعلن- تتمثل في الحراسة وتوفير الأمن أثناء نقل المعتقلين من سجن لآخر، أو من السجن إلى المحاكمة، ومنع هروب السجناء، وافشال أي محاولات لاعتراض قافلتهم ومحاولة تحريرهم، بالإضافة إلى مواجهة

كافة حالات الطوارئ في السجن والقضاء على أي احتجاجات قد ينفذها الأسرى، بما فيها عمليات احتجاز رهائن أو الاعتداء على السجانين. ولكن الوقائع والشهادات تؤكد بأن أهداف تلك الوحدات -الغير معلنة- تتعدى موضوع الحراسة والأمن، لتستهدف الحركة الأسيرة ووجودها واستقرارها، ومحاولة المساس بالمكونات الشخصية للأسرى والانتقام منهم، وإلحاق الأذى الجسدي والنفسي والمعنوي بهم، والمس بكرامتهم والسعي لإذلالهم واهانتهم واستفزازهم عبر التفتيش العاري وغيره من الاجراءات المهينة، وصولا الى السيطرة عليهم والتحكم في سلوكهم وتصرفاتهم وإجبارهم على القبول بسياسة الأمر الواقع وتنفيذ أوامر وتوجيهات ادارة السجون. كما امتدت جرائم تلك الوحدات، في كثير من الأحيان، إلى المس بالمشاعر والمقدسات الدينية، كقذف المصاحف الشريفة على الأرض، والدوس عليها، وتمزيقها. وأحيانا تُنفذ ادارة السجون تلك الاقتحامات للتغطية على أحداث حصلت في ذات السجن أو لحرف الأنظار عن أحداث وقعت في سجون أخرى، وكأنها تسعى إلى نقلنا ونقل الأسرى واهتماماتهم من مكان لآخر.

الوقائع والشهادات تؤكد بأن أهداف تلك الوحدات -الغير معلنة- تتعدى موضوع الحراسة والأمن، لتستهدف الحركة الأسيرة ووجودها واستقرارها، ومحاولة المساس بالمكونات الشخصية للأسرى والانتقام منهم، وإلحاق الأذى الجسدي والنفسي والمعنوي بهم، والمس بكرامتهم والسعي لإذلالهم واهانتهم واستفزازهم عبر التفتيش العاري وغيره من الاجراءات المهينة، وصولا الى السيطرة عليهم والتحكم في سلوكهم وتصرفاتهم وإجبارهم على القبول بسياسة الأمر الواقع وتنفيذ أوامر وتوجيهات ادارة السجون.

ان حكاية (الشوا والسمودي) لم تمت ولن تموت، وأن ما يحدث اليوم في السجون من أحداث مشابهة واقتحامات واعتداءات متكررة واستخدام القوة المفرطة يتطلب توثيقاً علمياً وشاملاً بمشاركة الأسرى والمعتقلين، ويستدعي تحركاً على كافة الصعد من قبل المؤسسات المعنية بالأسرى وتلك التي تختص بالقانون وحقوق الإنسان والاعلام، والاستفادة من الفيديوهات التي توثقها وتبثها سلطات الاحتلال بهذا الخصوص، لتسليط الضوء على تلك الجرائم وفضحها وملاحقة مقترفيها ووضع حد لها.

ان حكاية (الشوا والسمودي) لم تمت ولن تموت، وأن ما يحدث اليوم في السجون من أحداث مشابهة واقتحامات واعتداءات متكررة واستخدام القوة المفرطة يتطلب توثيقاً علمياً وشاملاً بمشاركة الأسرى والمعتقلين، ويستدعي تحركاً على كافة الصعد من قبل المؤسسات المعنية بالأسرى وتلك التي تختص بالقانون وحقوق الإنسان والاعلام، والاستفادة من الفيديوهات التي توثقها وتبثها سلطات الاحتلال بهذا الخصوص، لتسليط الضوء على تلك الجرائم وفضحها وملاحقة مقترفيها ووضع حد لها.

• بقلم: الأسير المحرر
عبد الناصر فروانة

أسير محرر، ومختص بشؤون الأسرى، وعضو المجلس الوطني الفلسطيني، ورئيس وحدة الدراسات والتوثيق في هيئة شؤون الأسرى والمحررين، وعضو لجنة إدارة هيئة الأسرى في قطاع غزة. ولديه مدونة شخصية بإسم: «فلسطين خلف القضبان».

الأسير نائل البرغوثي- صاحب أطول مدة اعتقال في تاريخ الحركة الوطنية الأسيرة- مؤبد

قضى ٤٣ عاما في الاعتقال منها ٣٤ عاماً بشكل متواصل

- قضى الأسير الفلسطيني نائل البرغوثي عامه الـ٤٣ في سجون الاحتلال الإسرائيلي، منها ٣٤ عاما في فترة واحدة، وهي أطول مدة اعتقال في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة في سجون الاحتلال.
- يبلغ البرغوثي من العمر ٦٥ عاما، واعتقل للمرة الأولى عندما كان عمره ٢١ عاما وحكم في عام ١٩٧٨ بالسجن المؤبد و١٨ عاما.
- اطلق سراحه ضمن صفقة وفاء الاحرار عام ٢٠١١ التي افرجت فيها حماس عن الجندي الإسرائيلي شاليط مقابل إطلاق الاحتلال سراح مئات المعتقلين الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة، وكان منهم نائل البرغوثي.
- أعاد الاحتلال اعتقال البرغوثي ضمن حملة اعتقالات واسعة عام ٢٠١٤ طالت العشرات من المحررين في صفقة وفاء الأحرار، حيث عاش البرغوثي ٣٢ شهراً فقط خارج الأسر.
- أصدرت محكمة عسكرية إسرائيلية حكمها بحق البرغوثي عام ٢٠١٥، وأعادت له الحكم المؤبد و١٨ عامًا على خلفية وجود «ملف سري».
- في ٢٠ نوفمبر/تشرين الثاني الماضي أتم البرغوثي عامه الـ ٤٣ في الاعتقال.
- سبق للبرغوثي أن وجه عدة رسائل خلال سنوات اعتقاله السابقة، منها أن «الطريق الوحيد لتحرير المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية يبدأ أولا من الوحدة الوطنية كمنطلق أساسي لاستعادة الهوية الفلسطينية وإعادة الاعتبار للقضية وأهدافها التحررية».
- وقال في رسالة أخرى «لو أن هناك عالما حرا كما يدعون لما بقيت في الأسر حتى اليوم».
- تزوج البرغوثي خلال الفترة التي أمضاها خارج السجن.
- فقد شقيقه ورفيق دربه عمر البرغوثي، وحرمه الاحتلال مجددا من وداع أحد أحبائه، كما فقد سابقا والديه وحرمه كذلك من وداعهما».

الأسير أنور عبد الغني ... وصل حد الموت على الرغم من أنه لم يكن الشخص المطلوب

نشرت هيئة شؤون الأسرى والمحررين في احد تقاريرها في شهر اب الماضي، تفاصيل مؤلمة حول ظروف الاعتقال والتعذيب الذي تعرض له الأسير أنور عبد الغني (٢١ عاما) من مدينة طولكرم.

و حول ظروف الاعتقال، قالت محامية الهيئة حنان الخطيب نقلا عن الأسير: « بتاريخ ٢٠٢٣/٠٨/٢٣ وحوالي الساعة الخامسة والنصف صحوت على صوت ضجة كبيرة ، ذهبت لكي أرى ماذا يحدث وإذا بجنود يصرخون افتح البوابة ، فتحتها مباشرة وإذ بأحد عناصر قوات الجيش الإسرائيلية يسألني « هل أنت أحمد »؟ « والذي هو ابن عمي- لم يكن معهم أحد يتكلم اللغة العربية وأنا لا أتحدث العبرية ، حاولت أن أقول لهم بأنني لست احمد وانا لا اعرف اين هو وبأنني كنت نائما، لكنهم انهالوا علي بالضرب الشديد، كانوا حوالي ٣٠ عنصر من الجيش ، ضربوني ضرباً مبرحاً ومن شدة الضرب حاولت الهرب منهم لانني خفت ان اموت بين أيديهم، فقاموا باطلاق النار علي و أصبت برجلي، لكنهم استمروا بضربي، فهربت وقفزت من سور بيتنا لانني شعرت بالخطر وشعرت بأنني لو بقيت بين أيديهم سوف يقتلوني، عندما قفزت ركضوا نحوي و أطلقوا النار علي مرة ثانية وعندها وقعت على الأرض شبه مغمى علي، بالكاد كنت اتنفس، شتموني بألفاظ نابية وقالوا لي سوف نقتلك، احدهم سحب بنطالي ومزق ملابسي وابقاني شبه عاري».

> **على الرغم من أن أنور لم يكن الشاب المطلوب، وعلى الرغم من وضعه الصحي الحساس، إلا أنه بقي مقيد اليدين بالسرير، ومحاط بحرس مدججين بالسلاح طوال الوقت، كما أنه محروم من زيارة أهله و الاتصال بهم.**

لم ينتهي الأمر عند ذلك، بل قام الجنود بعدها بسحب أنور وصولا الى الجيب العسكري، و انطلقوا بسرعة كبيرة متعمدين عدم مراعاة اصابته و معاملته بعنف شديد، حتى وصلوا الى منطقة خالية، وكانت طائرة(الهيلوكوبتر) بانتظارهم، حيث قام المسعف بوضع وحدة دم للأسير و نقله الى مستشفى رمبام في حيفا، وهناك أجريت له عمليتان الأولى بتاريخ ٢٠٢٣/٠٨/٢٣ والثانية ب ٢٠٢٣/٠٨/٢٨ .

و على الرغم من أن أنور لم يكن الشاب المطلوب، وعلى الرغم من وضعه الصحي الحساس، إلا أنه بقي مقيد اليدين بالسرير، ومحاط بحرس مدججين بالسلاح طوال الوقت، كما أنه محروم من زيارة أهله و الاتصال بهم.

و يضيف الأسير: « عندي اوجاع شديدة ولكن الألم النفسي الذي سببوه لي أكبر بكثير، أطلقوا النار علي وحرموني من ابسط حقوقي الأساسية وعاملوني كمعتقل خطير، اعتدوا علي من كل النواحي، الجسدية والنفسية ، استهزأوا بديني، سلبوا مني جميع حقوقي وأنا أعزل بين ٣٠ جندي مدججين بجميع أنواع الأسلحة والقنابل» .

يعاني من مرض السرطان منذ حوالي ثلاث سنوات
وضع صحي حرج للأسير قصي خطاب

كشفت هيئة شؤون الأسرى والمحررين، عن الحالة المرضية للأسير قصي خطاب (٢٥عاماً) من بلدة صفا/ رام الله والمعتقل في سجن عوفر ، حيث يعاني من مرض السرطان منذ حوالي ثلاث سنوات، وقد اجرى عملية استئصال للورم في منطقة الصدر منذ العامين والنصف، ويشتكي الأسير خطاب أيضاً من مرض الدوالي في منطقة المحاشم، وكان من المقرر أن يجرى له عملية جراحية إلا أنه اعتقل من قبل قوات الاحتلال الاسرائيلية، كما ويعاني من مرض الجيوب وهو بحاجة الى اجراء فحوصات لجميع ما ذكر من الأمراض وتقديم العلاج اللازم له، في الوقت التي تتعمد ادارة السجن اهماله والاكتفاء بإعطائه المسكنات.

يذكر بأن قوات الاحتلال الإسرائيلية اعتقلت الأسير خطاب بتاريخ ١١ أيار، ٢٠٢٣ وحكمت عليه بالسجن الإداري لمدة ٦ أشهر.

يُشار الى أن «سلطات الاحتلال تحتجز داخل سجونها قرابة (٧٠٠) أسير يعانون من أمراض بدرجات مختلفة، وهناك من يحتاجون لمتابعة ورعاية صحية حثيثة لحالتهم، وطالبت الهيئة المؤسسات الدولية القانونية والإنسانية للتدخل الفوري والعاجل لإنقاذ حياة الأسرى لا سيما المرضى منهم خاصة ذوي الحالات المستعصيّة».

تم عزله في سجن أيلون بعد استشهاد أخيه
وتمديد اعتقاله الاداري للمرة الرابعة بواقع 6 شهور لكل تمديد

نشرت هيئة شؤون الأسرى و المحررين تفاصيل الحالةالاعتقالية للأسير مهيب دراغمة(٢٦ عاما) من مدينة طوباس، والمتواجد في عزل ايلون.

وقال محامي الهيئة فواز شلودي، أن دراغمة معتقل منذ تاريخ ٢٠٢٢/٠٢/٠٢، و قد صدر بحقه حكما بالسجن الاداري، تم تمديده ٤ مرات بواقع ٦ شهور لكل فترة، حيث كان آخر تجديد له بتاريخ ٢٠٢٣/٠٨/٠١.

كما تعرض الأسير لعقوبات اضافية، حيث قامت ادارة السجن بعزله في نفس اليوم الذي استشهد فيه أخيه، وحرمته من زيارة أهله. و يتواجد الى جانب دراغمة في عزل ايلون أسرى آخرين، هم :

١. محمود أبو شريم.
٢. لؤي معروف.
٣. اياد جرادات.
٤. ايهم كممجي .
٥. احمد مناصرة.
٦. حسام مطر

ضرب وتنكيل وظروف اعتقال قاسية
يتعرض لها الاسرى أثناء عمليات الاعتقال

أفادت هيئة شوون الأسرى والمحررين أنّه خلال عمليات الاعتقال في نهاية شهر آب الماضي تم اعتداءٌ وحشيّ من قبل القوات الخاصة الصهيونية ووحدات من الشرطة على المعتقلين، على المعتقلين الذين تم اقتيادهم إلى مركز توقيف "عصيون" .

وأوضحت بان غالبية عمليات الاعتقال تتم بعد منتصف الليل، حيث كانت تقوم القوات "الإسرائيلية" باقتحام منازل المعتقلين بطريقة عنيفة وسط تكسير وتخريب محتويات المنازل وتحطيمها والاعتداء على أفراد العائلة وترويعهم .

وفي السياق ذاته وثقت الهيئة عقب زيارة محاميتها جاكلين الفرارجة حالتي اعتقال تعرضتا لأقسى أنواع التعذيب الجسدي والنفسي ، منهم حالة الأسير رامي غنيمات من بلدة صوريف ، والذي يعاني من تفتت في قدمه اليمنى اثر سقوط من علو ولا يستطيع المشي الا باستخدام العكازات ، حيث قامت قوة كبيرة من الجيش بمداهمة منزله بعد تفجير الباب الخارجي وسط رعب للاطفال والاهل وخلال عملية اعتقاله تعرض الأسير للهجوم من قبل الجنود وقاموا بدفعه من الخلف لاجباره على السير، لكنه وقع على الأرض أكثر من مرة ، ومن ثم تم إحضار حمالة ووضع عليها والسير به ما يقارب ٣ كيلو متر ، وخلال عملية الاقتياد على الحمالة تعرض الأسير للضرب المبرح مما تسبب بفقده للوعي من شدة الالم ، وبعدها توقفوا محاولين إيقاظه وإجباره على السير مشيا، فوقع الأسير ارضا من شدة الألم ، وافاق على محاولة انعاشه من الضابط المرافق للقوة وقاموا بجره بشكل مهين حتى وصلوا للجيب وقاموا برميه بداخله و تعمدوا أن تكون الدفعة على قدمه المصابة ، وقد يكون بحاجة الى عملية جراحية في أي لحظة .

> يعاني الأسير رامي غنيمات من بلدة صوريف ، من تفتت في قدمه اليمنى اثر سقوط من علو ولا يستطيع المشي الا باستخدام العكازات، وبالرغم من ذلك، قامت قوة كبيرة من الجيش بمداهمة منزله بعد تفجير الباب الخارجي وسط رعب الاطفال والاهل واعتقاله وضربه ضرباً مبرحاً أفقده الوعي.

وعن حالة الأسير عكرمة ناجح من محافظة جنين قالت الهيئة بأنه تم اعتقاله من منزله من قبل قوة كبيرة من الجيش مدججين بالاسلحة والكلاب البوليسية وقاموا بتكسير محتويات المنزل وأثناء عملية الاعتقال تعرض الأسير للضرب المبرح بالأيدي والأرجل وأعقاب البنادق على وجهه ورأسه والذي ادى الى اصابته بنزيف حاد ورضوض .

بيـــانـــات

منظمة العفو الدوليـــة

يتعين على السلطات الإسرائيلية إطلاق سراح وليد دقة فورًا

قالت منظمة العفو الدولية اليوم إنّ على السلطات الإسرائيلية الإفراج عن وليد دقة، وهو أسير فلسطيني مُصاب بمرض عضال، كي يتمكن من تلقي رعاية طبية متخصصة وقضاء ما تبقى من حياته مع عائلته. ويعاني دقة، ٦٢ عامًا، من مرض رئوي مزمن ومن سرطان النخاع الشوكي، فيما تفتقر عيادة سجن أيّلون الإسرائيلي (المعروف سابقًا باسم سجن الرملة) إلى التجهيزات اللازمة للتعامل مع حالته. وبعد تشخيص إصابته بالسرطان العام الماضي، منعته مصلحة السجون الإسرائيلية من إجراء عملية زرع نخاع عظمي كان من المحتمل أن تنقذ حياته بعد رفضها نقله إلى مستشفى مدني.

وقالت هبة مرايف، مديرة المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا في منظمة العفو الدولية: «تبرز حالة وليد دقة مدى قسوة النظام القضائي الإسرائيلي في تعامله مع الفلسطينيين، بمن فيهم المصابون بمرض عضال أو مَن يُحتضرون. وتفاقمت حالة وليد الصحية أصلاً بسبب الإهمال الطبي من جانب مصلحة السجون الإسرائيلية، فعندما أصيب بجلطة في وقت سابق من هذا العام، رفضت نقله إلى مستشفى مناسب لمدة ١١ يومًا، وهو تأخير أدى إلى مضاعفات هددت حياته.

«ينتهك حرمان السجناء من الحصول على الرعاية الطبية المناسبة المعايير الدولية لمعاملة السجناء، وقد يرقى إلى التعذيب. يجب على السلطات الإسرائيلية الإفراج عن وليد دقة لدواعٍ إنسانية في القريب العاجل، وضمان توفير الرعاية الطبية التي يحتاجها بصورة ماسة».

قضى وليد دقة حكمًا بالسجن مدته ٣٧ عامًا لمشاركته مع جماعة مسلحة اختطفت وقتلت جنديًا إسرائيليًا في العام ١٩٨٤. وأنهى مدة محكوميته هذه في مارس/آذار ٢٠٢٣. على الرغم من ذلك، فقد كان حُكم عليه بالسجن عامَيْن إضافيَيْن في ٢٠١٨، بتهمة محاولة تهريب هواتف نقالة إلى أسرى فلسطينيين آخرين. ومن المنتظر الآن إطلاق سراحه في مارس/آذار ٢٠٢٥، وهو موعد قد لا يعيش دقة ليراه.

في ٢٦ يونيو/حزيران ٢٠٢٣، رفضت لجنة خاصة معنية بالإفراج المشروط طلب وليد دقة بالإفراج المبكر عنه في ضوء وضعه الصحي. وفي ٧ أغسطس/آب ٢٠٢٣، رفضت المحكمة المركزية في اللد التماس وليد دقة ضد قرار اللجنة المذكورة.

ويوضح تقرير منظمة العفو الدولية حول نظام الفصل العنصري الإسرائيلي ضد الفلسطينيين، والذي نُشرَ في ٢٠٢٢، التمييز الممنهج الذي يمارسه نظام القضاء العسكري الإسرائيلي ضد الفلسطينيين وحرمانهم من الحق في المحاكمة العادلة والإجراءات القانونية الواجبة.

الإهمال الطبي

في ٢٠٢٢، شُخِّصَت إصابة وليد دقة بسرطان التليف النقوي، وهو نوع نادر من سرطان نخاع العظام. كما أنه مُصاب بمرض الانسداد الرئوي المزمن. في أعقاب تأجيل مصلحة السجون الإسرائيلية نقل وليد إلى المستشفى لتلقي العلاج الطارئ بعد الجلطة الدماغية التي ألمّت به في فبراير/شباط، تعرّض لمجموعة من المضاعفات، بما فيها الالتهاب الرئوي والفشل الكلوي، واضطر إلى استئصال معظم رئته اليمنى.

وراجعت منظمة العفو الدولية تقييمًا طبيًا لحالته، أجراه اختصاصي أمراض الدم الإسرائيلي موشيه جات، الذي طلبت مشورته منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان في إسرائيل في يناير/كانون الثاني ٢٠٢٣. مع تدهور حالة وليد الصحية، واصلت مصلحة السجون تجاهل توصية د. جات بضرورة نقله إلى بيئة نظيفة وصحية.

وأبلغت سناء سلامة، زوجة وليد دقة، منظمة العفو الدولية أن زوجها تعرض لإهمال طبي «منهجي» ومطوّل في السجن.

كما اطلعت المنظمة على تقييم طبي أجراه ديمتري كلوتزكي، أحد كبار المسؤولين الطبيين في مصلحة السجون الإسرائيلية، الذي قال إن تشخيص حالة وليد كان «سيئًا للغاية» وإنه بحاجة للعون لممارسة جميع الأنشطة اليومية.

يتبع ...

ولطالما وثقت منظمات حقوق إنسان فلسطينية مثل مؤسسة الضمير السياسة الإسرائيلية المتمثلة بالإهمال الطبي ضد الأسرى الفلسطينيين. كما أثارت منظمة الصحة العالمية والمقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية مخاوف بشأن معاملة مصلحة السجون الإسرائيلية للأسرى الفلسطينيين المرضى.

تنص قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء على أنه «ينبغي أن يحصل السجناء على نفس مستوى الرعاية الصحية المتاح في المجتمع، وينبغي أن يكون لهم الحق في الحصول على الخدمات الصحية الضرورية مجانًا ومن دون تمييز على أساس وضعهم القانوني».

الحبس الانفرادي العقابي

اعتُقل وليد دقة، وهو فلسطيني من حملة الجنسية الإسرائيلية، في مارس/آذار ١٩٨٦. وبعد ذلك بعام، أدانته محكمة عسكرية بتهمة قيادة جماعة مرتبطة بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، اختطفت وقتلت الجندي الإسرائيلي موشيه تمام في ١٩٨٤. ولم يُدَن بارتكاب جريمة القتل بنفسه، بل بإصدار أمر إلى آخرين في المجموعة بقتل موشيه تمام. وقال وليد دقة إنه تعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة أثناء التحقيق. وحُكم عليه بالسجن المؤبد، لكن الحد الأعلى لهذا الحُكم حُدد في العام ٢٠١٢ بـ ٣٧ عامًا أكملها دقة في مارس/آذار ٢٠٢٣.

تدين منظمة العفو الدولية مقتل موشيه تمام باعتباره انتهاكًا لاتفاقيات جنيف القاضية بالحظر المطلق لممارسة العنف ضد حياة وشخص أفراد القوات المسلحة الذين ألقوا عنهم أسلحتهم، بمن فيهم المحتجزون.

كتب وليد دقة في السجن العديد من المقالات حول تأثير السجن على المجتمع الفلسطيني، ونشر رواية لليافعين والعديد من الرسائل التي تصف الحياة في السجن، حُوّلت إحداها إلى مسرحية. وبعد نشر روايته لليافعين، زجت مصلحة السجون الأسرائيلية بوليد في الحبس الانفرادي العقابي.

ورفضت السلطات الإسرائيلية التماسات وليد وزوجته سناء بالسماح بزيارة زوجية. ويُحرم جميع الفلسطينيين المصنفين على أنهم «سجناء أمنيون» من هذا الحق، الذي يُمنح عادة للسجناء الإسرائيليين اليهود الذين يحملون التصنيف ذاته. في ٢٠١٩، تمكن وليد وسناء من تهريب حيواناته المنوية إلى خارج السجن، وولدت ابنتهما ميلاد في ٢٠٢٠. وزُجّ بوليد في الحبس الانفرادي بعد ولادة طفلته ميلاد ولم يُسمح له برؤيتها إلا بعد مرور ١٨ شهرًا.

وفقًا للتقييمات الطبية التي اطلعنا عليها، فإن أمام وليد عام أو عامان، وإن إبقاءه محتجزًا حتى ٢٠٢٥ هو عبارة عن قسوة مجانية.

وختمت هبة مرايف حديثها بالقول: «لا ينبغي لوليد دقة وعائلته أن يشقوا طريقهم عبر متاهة قانونية في مثل هذه الأوقات المؤلمة. وفقًا للتقييمات الطبية التي اطلعنا عليها، فإن أمام وليد عام أو عامان، وإن إبقاءه محتجزًا حتى ٢٠٢٥ هو عبارة عن قسوة مجانية».

«نحث السلطات الإسرائيلية على الإفراج عن وليد دقة، وإنهاء الحرمان المنهج من الرعاية الطبية الكافية للأسرى الفلسطينيين المرضى، والتأكد من احترامها لجميع المعايير الدولية لمعاملة الأسرى».

منظمة العفو الدولية

الأربعاء / ١٦-٨-٢٠٢٣

بيـــانـــات

لجنة الأسرى الإداريين في سجون الاحتلال الصهيوني

موجه إلى الرأي العام ولكافة الجهات والفعاليات والمؤسسات الحقوقية المناصرة لنضالنا في مواجهة الاعتقال الإداري التعسفي العنصري

يا أبناء شعبنا العظيم؛ إننا نتعرض لأبشع أشكال الظلم المستمر عبر إجراءات الاعتقال الإداري التعسفي الذي يمارس بحقنا ويلحق أكبر الضرر بنا وبعائلاتنا كأنيابٍ تنهش أجسادنا لتبقي الألم وتفتح الجراح بصورة

متكررة عايشناها في العقود الأخيرة، لتشكل أبشع أنواع الاعتداء على حريتنا وحياتنا وإنسانيتنا، فهناك الكثير منا أمضوا في هذا الاعتقال ما يزيد عن العشر سنوات، ومنا الأشبال الذين زاد عددهم عن «٢٠» شبلًا والنساء والمرضى وكبار السن، عدا عن سياسة الباب الدوار التي تتيح لهم التفنن في تعذيبنا، حيث نتنسم الحرية لعدة أسابيع ليعاد اعتقالنا مرة أخرى، والملفت في الآونة الأخيرة تحويل الكثير منا من المسار القضائي إلى الاعتقال الإداري، وبعضنا يلاحق في المسارين بهدف إخضاعنا وتركيعنا، كل ذلك يجري بأوامر الجهات الأمنية «الشاباك» بحجج ومبررات واهية واتهامات افتراضية باطلة، مستندين إلى ما يسمى «قوانين الطوارئ البريطانية» والتي أصبحت دائمة بعد «٧٨» عامًا على إقرارها والتعديلات التي أدخلت عليها، وأكاذيبهم حول ما يسمى بالملف السري والخطورة على أمن المنطقة والجمهور.

إن هذا المسلسل الذي يغطى بقرارات من قضاة عسكريين يحاولون بإجرائهم إضفاء الشرعية على هذا الاعتقال التعسفي، فمنظومة قضائهم هي جزء أساسي من منظومتهم الاستعمارية، وتخدم أهدافها العامة، وهذا ما أثبتته الوقائع والقرارات في كل مستويات المحاكم «رقابة قضائية، استئناف، عليا»، فلم تقرر هذه المحاكم وقضاتها في أي قرار يخالف توجهات وتوجيهات الشاباك، فلا محاكمة عادلة ولا حتى أي ظروف إنسانية تحفظ حياة وكرامة وحقوق المعتقل الإداري.

والآن وقد أصبحت أعدادنا أكثر من «١٢٠٠» أسير إداري، وتشكل تقريبًا ربع الحركة الوطنية الأسيرة في السجون الصهيونية، ولوقف حالة الألم والنزف المستمر الذي يترافق مع كل أمر تجديد لكل واحد منا ولعائلاتنا، فإننا قد عقدنا العزم على معركتنا المستمرة والمتواصلة والمفتوحة لمواجهة هذا الاعتقال، وحتى لا تكون مواجهتنا موسمية ومتقطعة فقد تقرر برنامج خطوات احتجاج وطني وعام كنا قد بدأنا بتنفيذه من بداية هذا الشهر، تتبناه وتدعمه لجنة الطوارئ الوطنية العليا للحركة الوطنية الأسيرة، تتمثل في «توجه ثلاث دفعات من الأسرى إلى الزنازين، وكذلك التأخر والاعتصام في الساحات، وإعادة الوجبات، ووقف التعامل مع العيادة، ووقف تناول الدواء، وصولًا إلى العصيان والتمرد»، والذي ستصاحبه في الفترة القادمة دفعات من الأسرى تشارك في الإضراب المسقوف عن الطعام، والذي سيصل في النهاية إلى الإضراب الجماعي المفتوح لجميع الأسرى الإداريين حيث تتوفر الظروف الملائمة لذلك، ويتزامن مع ذلك كله فتح المجال لتجديد وتوسيع حركة المقاطعة للمحاكم التي بدأها أكثر من «١٠٠» معتقل في أيلول الماضي بعد الإضراب الجماعي الأخير عن الطعام، علمًا أن حالة الاحتقان والغليان التي تسود في أوساطنا قد دفعت البعض منا للذهاب إلى إضراب مفتوح عن الطعام تعبيرًا عن الرفض والمطالبة بالحرية.

إننا ونحن نعيش هذه الظروف الصعبة نطلق صرختنا عبر برنامج المجابهة الشامل والمفتوح ونحن نتسلح بإرادة المناضلين المخلصين الذين يؤمنون بشعبهم وقواه الحية، ونتمتع بأعلى درجات التصميم والتفاؤل بالمستقبل، فها نحن ندق بقبضاتنا جدران الخزان ونطلق صيحاتنا آملين أن تلقى صداها لدى كل المخلصين والأحرار والقوى والمؤسسات والفعاليات التي تتكامل معنا في مواجهة الاحتلال وإجراءاته التعسفية، وصولًا إلى ملاحقته القانونية في محكمة الجنايات الدولية، لنتكامل في الدور والمسئولية لتعزيز الصمود ونمضي موحدين نحو الحرية والعدالة والانتصار.

عاشت نضالات الحركة الأسيرة
المجد للشهداء، والحرية للأسرى
فليسقط الاعتقال الإداري التعسفي العنصري ولن نقبل ببقائه سيفًا مسلطًا على رقابنا

لجنة الأسرى الإداريين في سجون الاحتلال الصهيوني
الإثنين ٢٧ محرم ١٤٤٥هـ
الموافق لـ ١٤ أغسطس ٢٠٢٣م

بيان صادر عن
لجنة الطوارئ الوطنية العليا للحركة الوطنية الأسيرة
بخصوص الهجمة التي تشنها إدارة السجون على الأسرى

يا أبناء شعبنا الأبي الصامد

بالتزامن مع استمرار عمليات القتل والقمع والاجتياحات واعتداءات قطعان المستوطنين بحق أبناء شعبنا وأرضنا الطاهرة، يطل علينا من جديد الخائب أرعن التلال المدعو «بن جفير» وأدواته من ضباط مصلحة السجون، محاولين مجددًا اللعب بالنار، وفرض إجراءات قمعية جديدة من خلال عمليات المداهمة والعزل، والتنكيل والاستفزازات، ونقل قيادات الحركة الأسيرة، والجولات الاستفزازية للمدعو «بن جفير» على السجون.

وإننا هنا نوجه عدة رسائل:

أولًا: رسالتنا لشعبنا الأبي بأننا على عهدكم بنا، ولن نرضخ لإجراءات العدو الصهيوني، وما زلنا في خط المواجهة الأول، وسنلقن هذا العدو درسًا آخر في المقاومة والتصدي والوحدة إن استمر في عدوانه.

ثانيًا: رسالتنا للعدو أنّ حماقتكم ستقودكم مرة أخرى إلى خيبة أخرى، وإن أردتوها مواجهة مفتوحة نحن لها، وإن عدتم عدنا.

ثالثًا: نؤكد على أننا في كافة فصائل العمل الوطني والإسلامي موحدين في خندق واحد وعلى قبضة رجل واحد في مواجهة العدوان، وسنسقط أوهام المحتل أمام وحدتنا مرة أخرى.

الرحمة للشهداء.. والحرية للأسرى

لجنة الطوارئ الوطنية العليا
للحركـــــة الوطنية الأسيرة

٢٠٢٣-٨-١٧

بسم الله الرحمن الرحيم

تصريح صحفي

صادر عن لجنة الطوارئ الوطنية العليا للحركة الوطنية الأسيرة

للإعلان عن تعليق الخطوات ضمن معركة «نفير الأحرار» بين الأسرى وإدارة سجون الاحتلال

يا أبناء شعبنا البطل، تحية الثورة والقدس
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بعد حماقة «بن جفير» وأدواته من استهداف واعتداء على أسرانا في سجن النقب، ما استدعى وقفة مجموع الأسرى على قلب رجلٍ واحد في مواجهة هذا الاعتداء، لا سيما جاهزية مجاميع الأسرى لمواجهة هذا الصلف بالإضراب المفتوح عن الطعام، فإن حراكنا الأخير ومساندة شعبنا بطرقٍ مختلفة أوصلتنا لنتائج مرضية، ما دفعنا إلى تعليق خطواتنا اليوم الجمعة ١٨/٨/٢٠٢٣م الساعة ٠٦:٠٠ مساءً، مع متابعتنا لتنفيذ ما توصلنا إليه على أرض الواقع، مع تأكيدنا على جاهزيتنا لاستئناف حراكنا إذا ما استدعى الأمر ذلك، مستندين بعد الله على شعبنا وقواه الحرة.

المجد للشهداء، والشفاء للجرحى، والحرية للأسرى

لجنة الطوارئ الوطنية العليا
للحركـــة الوطنية الأسيرة

الجمعة ٢ صفر ١٤٤٥هـ
الموافق لـ ١٨ أغسطس ٢٠٢٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان صادر عن لجنة الطوارئ الوطنية العليا للحركة الوطنية الأسيرة بمناسبة اليوم الوطني لاسترداد جثامين الشهداء المحتجزة

يا جماهير شعبنا الأبي..

نقف وإياكم في هذا اليوم الوطني لنعلي معكم صوتنا الفلسطيني الموحد والمقاوم والمطالب باسترداد جثامين شهدائنا الأبرار وشهيداتنا الماجدات المحتجزة فيما تسمى مقابر الأرقام وثلاجات القتل الاستعمارية الصهيونية.

إننا وعبر بياننا هذا نؤكد على انخراطنا التام رغم القيد والأسر بهموم وقضايا شعبنا الوطنية، وتعد قضية استرداد جثامين شهدائنا وشهيداتنا من أكبرها أهمية وأولوية في ظل الهجمة الشرسة التي يشنها علينا نظام الأبارتهايد الكولونيالي الصهيوني، الذي لم يتوقف في ممارساته وإجراءاته وسياساته التنكيلية والتعسفية بحق شعبنا المناضل عند سعيه لنفي الوجود الفلسطيني فوق أرضه القومية والتاريخية فحسب، بل يسعى لتصفية كافة أشكال الحياة عبر ملاحقة الأجساد الفلسطينية واستهدافها وانتهاك قيمها الإنسانية وكرامة وحرمة الجسد الشهيد بموكب مهيب وتربة وطنية مخضبة بدمه الزكي.

يسعى هذا النظام الفاشي نحو كي وتعذيب الوعي الفلسطيني الجمعي المقاوم، وذلك من خلال احتجاز الجسد بعد قتله ونزع ملامحه الإنسانية، وحرمان ذويه وأبناء شعبه من أداء طقوس وداعه وتكريمه.

يا جماهير شعبنا الصامد..

إن الاستعمار الصهيوني يعبر في سياسات الموت والقتل والاحتجاز التي ينتهجها دومًا عن منظومته العنصرية الفاشية، ومن ضمن ذلك احتجاز جثامين «٢٥٦» شهيد وشهيدة فيما تسمى مقابر الأرقام، نازعًا عن جثامينهم الطاهرة أسماءهم وهويتهم الوطنية والإنسانية، ومن بين أولئك الشهداء الأبرار الشهيد الأسير أنيس دولة، الذي استشهد في معركة الأمعاء الخاوية إبان إضراب سجن نفحة عام ١٩٨٠م.

وإلى جانب مقابر الأرقام فإن هذا الاستعمار الغاشم يحتجز في ثلاجات القتل الاستعماري جثامين «١٤٢» شهيد وشهيدة منذ العام ٢٠١٥م، من بينهم «١١» شهيدًا أسيرًا من الأسرى في سجون الاستعمار الصهيوني، و«١٤» طفلًا شهيدًا، و«٥» شهيدات، ليعبر هذا النظام المتوحش عن نواياه المقيتة باحتجاز ما يقارب الـ «٤٠٠» شهيد وشهيدة، هذه النوايا القاضية بمشروعه الإقصائي والاستيطاني الشمولي وصراعه المفتوح معنا في ميادين الحياة والموت معًا.

يا جماهير شعبنا المقاوم..

إننا نؤكد في هذا اليوم الوطني على أن شهدائنا القابعين والمحتجزين في ثلاجات ومقابر الأرقام هم أقمارنا المنيرة في سماء فلسطين الأبية، غير أن الأوان قد آن لتتجلى هذه الأرقام في سماء الوطن بحق لتكسوه بأنوارها الفدائية والمقاومة، هذه الأنوار البازغة من دماء شهدائنا وشهيداتنا الذين أناروا لنا درب الحرية والعودة إلى فلسطين المنشودة.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار وشهيداتنا الماجدات

الحرية لأسرى وشهداء الحرية

عاشت فلسطين وعاش شعبنا المكافح

إخوانكم ورفاقكم ومجاهديكم

لجنة الطوارئ الوطنية العليا للحركة الوطنية الأسيرة

الأحد ١١ صفر ١٤٤٥هـ / الموافق لـ ٢٧ أغسطس ٢٠٢٣م

بيـــانـــات

المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى
International Solidarity with Prisoners
تضامن TADAMON

في اليوم الوطني لاسترداد جثامين الشهداء المأسورة

٣٩٨ شهيداً في مقابر الأرقام وثلاجات الموتى

من بينهم « ١١ » شهيداً أسيراً

لا يزال الاحتلال يضرب عُرض الحائط بكل القرارات والقواعد والأعراف الدولية والدينية والأخلاقية، ويمعن في ممارسة هذه الجريمة التي تصل إلى حدّ جرائم الحرب. وقد شرعن الاحتلال جريمته بقرارات ممّا يسمّى محكمة العدل العليا التي وعلى نحو مخالف لكل قواعد القانون الدولي والإنساني، أجازت لحكومة الاحتلال اعتقال وأسر جثامين الشهداء والأسرى الفلسطينيين.

إن استمرار قوات الاحتلال باعتقال جثامين « ٢٥٦ » شهيداً فيما تُسمى مقابر الأرقام، وأسره في «ثلاجات الموت» جثامين « ١٤٢ » شهيداً منذ العام ٢٠١٥م، من بينهم « ١١ » شهيداً أسيراً من الأسرى في سجون الاحتلال الاسرائيلي و« ١٤ » طفلاً شهيداً، و« ٥ » شهيدات، نازعاً عن جثامينهم الطاهرة أسماءهم وهوياتهم الوطنية والإنسانية لهو دليل واضح على تنكر هذا المحتل للقوانين الدولية ومواثيق حقوق الانسان.

لقد فقدت بعض الجثامين المعتقلة في مقابر الأرقام هويتها، وبات مصيرها البقاء في المثوى المؤقت لعشرات الأعوام الأخرى، فتلك المقابر عبارة عن مدافن رملية لا يزيد عُمق القبر الواحد فيها عن ٥٠ سم، تكون القبور فيها متراصة على خط واحد، وتُحفظ الجثث بأكياس بلاستيكية عُلّم عليها بأقلام الفلوماستر رقم الشهيد واسمه، ما جعل أسماء الشهداء عرضة للضياع وزوال الحبر بفعل العوامل الطبيعية كالرياح والأمطار.

كذلك الأمر في معتقلات التجميد أو «الثلاجات الاسرائيلية»، هناك حيث ينقل الجثمان، مباشرة، أو بعد وقت قصير، إلى ثلاجات المعهد العدلي، ويُلقى داخل الثلاجة المتلئة بجثامين الشهداء، بلا مراعاة لضيق الثلاجة ولجنس الشهيد وعمره. ويحبس هناك لفترة غير معلومة، قد تمتد إلى سنوات، في درجة حرارة ثلاثين تحت الصفر، وفي ثلاجات ضيّقة جدّاً وتالفة تنبعث منها الروائح الكريهة وتحيط بها الزواحف والحشرات. وتكون الجثامين مكدّسة فوق بعضها البعض بلا انتظام. ومع طول الاحتجاز، يتّخذ الجسدُ الوضعيةَ التي اتخذها حين الإلقاء به داخل الثلاجة.

ان اعتقال جثامين الشهداء في مقابر الارقام او ثلاجات الموت الاسرائيلية، يسبب عذاباً ووجعاً لعائلات الشهداء، آباء وأمّهات وأطفالاً وزوجات، هذا العذاب الذي يبدأ من اللحظات الأولى لواقعة الإعدام واختطاف الجثمان. فالعائلة لا تتلقّى الخبر اليقين ولا تعاين جثمان ابنها لتتأكد من أنه انتقل إلى رحمة الله، فتقيم خيمة عزاء بلا جثمان، وتعلن وفاة ابنها من دون التأكد من الوفاة.

وازاء ما تقدم من انتهاكات واضحة لأبسط القيم الانسانية في احترام عوائل الشهداء والأسرى المعتقلة جثامينهم، فإن المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى (تضامن) تدعو الى ما يلي:

١- مطالبة المؤسسات الرسمية الفلسطينية القيام بواجبها والتوجه الى القضاء الدولي ومحاسبة دولة الاحتلال على جرائمه بحق عوائل الشهداء المعتقلة جثامين ابنائهم.
٢- دعوة وسائل الاعلام الرسمية والشعبية والفصائلية الى جهد اعلامي موحد في فضح الانتهاكات الاسرائيلية في اعتقال جثامين الشهداء والاسرى، في اطار خطاب اعلامي وحدوي مؤثر.
٣- دعوة المؤسسات الحقوقية الفلسطينية، لبحث الخطوات الممكنة في مساعدة عوائل الشهداء والاسرى المحتجزة جثامينهم في التوجه الى المحكمة الجنائية الدولية ورفع الدعاوى اللازمة باعتبارهم ضحايا وشهود على الانتهاكات الجسيمة بحقهم وبحق ابنائهم المأسورة جثامينهم.

المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى

(تضامن)

الأحد ١١ صفر ١٤٤٥هـ / الموافق لـ ٢٧ أغسطس ٢٠٢٣م

ندوة رقمية ..

تدعوكم المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى (تضامن)
للمشاركة في الندوة الرقمية عبر تطبيق زووم بعنوان

تعذيب المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الاسرائيلي

تحاضر فيها

أ. الدكتورة/ أحلام الأقرع

المحامية في الدائرة القانونية في المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

اليوم: الأربعاء، الموافق: 9-8-2023

الزمان: 12:00 ظهراً

asra-ps.com

تعذيب المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الاسرائيلي

محاور الندوة:

1. «المركز الفلسطيني لحقوق الانسان» والمساعدة القانونية للمعتقلين داخل سجون الاحتلال.
2. الانتهاكات بحق المعتقلين داخل سجون الاحتلال الاسرائيلي، التعذيب نموذجاً.
3. الالتزام الدولي على دولة الاحتلال بحظر التعذيب والمعاملة اللا إنسانية الحاطة بالكرامة.
4. سبل الحماية القانونية للمعتقلين الفلسطينيين داخل سجون الاحتلال. (المحكمة الجنائية - المناصرة الدولية).

asra-ps.com

خبر صحفي

خبر صحفي

٢٠٢٣-٨-٩

المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى
International Solidarity with Prisoners
تضامن TADAMON

في ندوة رقمية عقدتها مؤسسة «تضامن» ضمن حملتها الإعلامية لوقف التعذيب

الدكتورة الأقرع: يجب تفعيل الاشتباك القانوني مع المحكمة الجنائية الدولية لحماية المعتقلين الفلسطينيين

اوصت الأستاذة الدكتورة أحلام الاقرع المحامية في الدائرة القانونية في المركز الفلسطيني لحقوق الانسان بضرورة الاشتباك القانوني مع المحكمة الجنائية الدولية لحماية المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، حيث أصدرت الدائرة التمهيدية التابعة للمحكمة الجنائية الدولية قرارا في فبراير ٢٠٢١ بولايتها على جميع الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ تلا ذلك قرار المدعية العامة للمحكمة بتشكيل لجنة التحقيق في الجرائم التي ارتكبت في الأرض المحتلة و التي تدخل ضمن اختصاصها، كما دعت الأقرع الى العمل بمعية مؤسسات دولية،و القيام بحملات ضغط ومناصرة وعقد مؤتمرات دولية مع مؤسسات حقوق الانسان لتحميل دولة الاحتلال المسؤولية الكاملة عن حياة المعتقلين الفلسطينيين في سجونها، والى وجوب قيام المجتمع الدولي بدوره في اجبار دولة الاحتلال على احترام اتفاقية جنيف الرابعة، واحترام القواعد النموذجية لمعاملة السجناء، وعدم ممارسة التعذيب بحقهم، كذلك فتح السجون للمراقبين الدوليين للنظر في جميع الشكاوي التي تقدم للمقررين الخاصين بخصوص التعذيب او الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

جاء ذلك في ندوة رقمية عقدتها المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى (تضامن) اليوم الأربعاء، بعنوان « تعذيب المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي» عبر منصة زووم حضرها عديد الاسرى المحررين والمهتمين والنشطاء في موضوعة المعتقلين الفلسطينيين.

فيما اكد الأسير المحرر ورئيس وحدة الدراسات والتوثيق في هيئة شؤون الاسرى والمحررين عبد الناصر فروانة في مداخلته بان التعذيب بحق المعتقلين الفلسطينيين يمارس في اطار سياسة إسرائيلية ممنهجة، وان كل الشهادات والوقائع تؤكد أن كل من مر بتجربة الاعتقال كان قد تعرض لشكل او اكثر من اشكال التعذيب، حيث اصبح التعذيب متلازما مع الاعتقال، وان التعذيب لا يقتصر على فتره التحقيق كما يعتقد البعض ولا يقتصر على انتزاع الاعترافات كما يعتقد الكثيرون وانما التعذيب يمارس منذ لحظة الاعتقال حتى لحظة الافراج وهو يمارس بشكل دائم ومستمر .

وقد تحدث الأسير المحرر في صفقة وفاء الاحرار ايمن الشراونة في مداخلته، عن ان التعذيب النفسي هو الأخطر على المعتقلين في داخل السجون، مشيرا الى ان اثار التعذيب النفسي ما زالت ماثلة بعد اكثر من ١٢ عام في اطار تجربته الشخصية، مؤكدا ان منع العلاج عن المعتقلين الفلسطينيين يعد تعذيباً نفسياً أيضاً، مذكراً بالاسيرة اسراء الجعابيص المعتقلة في سجون الاحتلال دون تقديم العلاج المناسب لها، كما ذكر قصة الأسير احمد مناصرة الذي اعتقل وهو طفل وتم عزله انفراديا، داعيا المؤسسات الدولية للقيام بدورها ومسؤولياتها تجاه اسرى العزل والأطفال الاسرى والاسيرات.

فيما تحدثت الدكتورة ريم عيسى عن مناشدات لحالات اعتقالية اطلعت على حالاتها المرضية، كحالة الأسير محمد الخطيب من النقب، الذي يحتاج علاجا فوريا وعاجلا، وقد اعتقل وكان عمره عشرون عاما ليقضي ٢٠ عاما في الاعتقال، حيث اصابه المرض ولا يستطيع الحركة الا على كرسي ويساعده زملاؤه الاسرى في قضاء حاجته وغيرها من الأمور الحياتية، وقد دعت الدكتورة عيسى الى تبني المؤسسات الرسمية لهذه الحالات المرضية بعد اطلاق سراحها وتقديم العلاج الفوري لها.

جدير بالذكر ان المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى (تضامن) تقوم بحملات إعلامية شهرية رقمية وميدانية لتعزيز التضامن مع الأسرى الفلسطينيين، حيث تأتي حملتها الحالية بعنوان «كفى تعذيب» للإشارة الى حجم الانتهاكات التي يتعرض لها الاسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى
- تضامن -
٢٠٢٣-٨-٩

بيان حقائق

٢٩ آب ٢٠٢٣

المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى
International Solidarity with Prisoners
TADAMON . تضامن

منظمة "هيومن رايتس ووتش"

تطالب بوضع حدٍ للإفلات المنهج من العقاب على القوة القاتلة الاسرائيلية

غير المشروعة في قتل الأطفال الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة

نشرت منظمة "هيومن رايتس ووتش"، وهي منظمة غير حكومية، غير ربحية لحقوق الإنسان، تقريراً على موقعها الالكتروني حول قتل الاطفال الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة بتاريخ ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٢٣ ، حمل عنوان « ارتفاع في عمليات القتل الاسرائيلية للاطفال الفلسطينيين» حيث طالبت بوضع حدٍ للإفلات المنهج من العقاب على القوة القاتلة الاسرائيلية غير المشروعة.

بدورها، قامت المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى (تضامن) بنشر هذا التقرير كاملا دون اي تحرير او تصرف، ووزعته على وسائل الاعلام والمؤسسات الحقوقية، للاستفادة منه وتعزيز الرواية الفلسطينية في الاعلام والمحافل القانونية، حيث تقوم دولة الاحتلال الاسرائيلي باعدامات ميدانية للاطفال الفلسطينيين، الأمر الذي تعتبره «تضامن» اعداماً ميدانياً لمعتقلين تحت قبضة قوات الاحتلال الاسرائيلي.

تستعرض المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى (تضامن)، أهم ما جاء في هذا التقرير بشكل ملخص في «بيان حقائق»، يمكن الاعتماد عليه بشهادة منظمة حقوقية محايدة كمنظمة "هيومن رايتس ووتش".

HUMAN RIGHTS WATCH

كان العام الماضي، ٢٠٢٢، أكثر الأعوام دموية للأطفال الفلسطينيين في الضفة الغربية منذ ١٥ عاما، وعام ٢٠٢٣ مستمر في نفس الوتيرة أو أنه سيتجاوز أعداد ٢٠٢٢، حيث قتلت القوات الإسرائيلية ما لا يقل عن ٣٤ طفلا فلسطينيا في الضفة الغربية حتى ٢٢ أغسطس/آب. حققت هيومن رايتس ووتش في أربعة حوادث إطلاق نار تسببت في قتل أطفال فلسطينيين على يد القوات الإسرائيلية بين نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٢ ومارس/آذار ٢٠٢٣.

HUMAN RIGHTS WATCH

تقتل القوات الإسرائيلية الأطفال الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال بوتيرة متزايدة. ما لم يضغط حلفاء إسرائيل، لا سيما الولايات المتحدة، على إسرائيل لتغيير مسارها، فسيُقتل المزيد من الأطفال الفلسطينيين.

المدير المشارك لقسم حقوق الطفل في هيومن رايتس ووتش

HUMAN RIGHTS WATCH

أطلقت القوات الإسرائيلية النار بشكل متكرر على مستوى الصدر، وأصابت العديد من الأطفال، وقتلت الأطفال في مواقف لا يبدو أنهم كانوا يشكلون فيها تهديدا بإصابة خطيرة أو وفاة، وهو معيار استخدام القوة القاتلة من قبل جهات إنفاذ القانون بموجب المعايير الدولية. هذا من شأنه أن يجعل عمليات القتل هذه غير قانونية.

HUMAN RIGHTS WATCH

أطلق قناص إسرائيلي النار على وديع أبو رموز (١٧ عاما)، من الخلف أثناء تواجده مع مجموعة من الشبان يرشقون الحجارة ويطلقون الألعاب النارية على سيارات شرطة حرس الحدود في القدس الشرقية، قيّدت قوات الأمن وديع بسريره في المستشفى، وضربته ومنعت أقاربه من زيارته، واحتجزت جثمانه لأشهر بعد وفاته، وطالبت عائلته بدفنه بهدوء في الليل.

HUMAN RIGHTS WATCH

في جميع الحالات، أطلقت القوات الإسرائيلية النار على الجزء العلوي من أجساد الأطفال، دون إصدار إنذارات أو استخدام وسائل شائعة أقل فتكا كالغاز المسيل للدموع أو قنابل الصوت أو الرصاص المطاطي.

HUMAN RIGHTS WATCH

استخدمت السلطات الإسرائيلية القوة المفرطة ضد الفلسطينيين في عمليات حفظ الأمن على مدى عقود. دائما ما تتقاعس السلطات عن محاسبة قواتها عندما تقتل قوات الأمن الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، في ظروف لم يكن فيها استخدام القوة القاتلة مبررا بموجب المعايير الدولية.

المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى
International Solidarity with Prisoners
TADAMON . تضامن

HUMAN RIGHTS WATCH

أفادت منظمة «بيش دين» الإسرائيلية الحقوقية أنه بين ٢٠١٧ و٢٠٢١، أدى أقل من ١٪ من الشكاوى المتعلقة بانتهاكات القوات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، بما في ذلك القتل والانتهاكات الأخرى، إلى تقديم لوائح اتهام. في ٢٠٢١، ومن أصل ٤,٤٠١ شكوى قدمت إلى دائرات التحقيقات الداخلية لدى الشرطة، ومن ضمنها شكاوى من مواطنين فلسطينيين، أسفر ١,٢٪ منها فقط عن إدانات بحسب مراقب الدولة.

HUMAN RIGHTS WATCH

قتلت قوات الأمن الإسرائيلية ما لا يقل عن ٦١٤ فلسطينيا صنفتهم «الأمم المتحدة» كمدنيين في قطاع غزة والضفة الغربية خلال هذه الفترة. لكن ثلاثة جنود فقط أدينوا بقتل فلسطينيين، بحسب بيش دين، وحُكم عليهم جميعا بأحكام قصيرة بالخدمة العسكرية المجتمعية.

HUMAN RIGHTS WATCH

منظمة « بتسيلم» الحقوقية الإسرائيلية، التي قدمت على مدى عقود شكاوى موثقة حول عمليات قتل قام بها الجيش الإسرائيلي، اعتبرت نظام إنفاذ القانون الإسرائيلي «منظومة لطمس الحقائق».

HUMAN RIGHTS WATCH

تحدث عمليات القتل في سياق ترتكب فيه السلطات الإسرائيلية جرائم ضد الإنسانية تتمثل في الفصل العنصري والاضطهاد ضد الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، حسبما وثقت هيومن رايتس ووتش ومنظمات حقوقية أخرى. فتحت المدعية العامة لـ «المحكمة الجنائية الدولية» آنذاك، فاطو بنسودا، تحقيقا رسميا في ٢٠٢١ في جرائم خطيرة ارتُكبت في فلسطين.

HUMAN RIGHTS WATCH

فوّض «مجلس الأمن» الأمين العام للأمم المتحدة بإعداد لوائح يُدرِج فيها القوات العسكرية والجماعات المسلحة المسؤولة عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة سنويا. بين ٢٠١٥ و٢٠٢٢، نسبت الأمم المتحدة وقوع أكثر من ٨,٧٠٠ ضحية من الأطفال إلى القوات الإسرائيلية، ومع ذلك لم تُدرَج إسرائيل على الإطلاق في القائمة. أدرجت التقارير مرارا قوات أخرى قتلت وجرحت أطفالا أقل بكثير مما فعلت إسرائيل.

HUMAN RIGHTS WATCH

قالت هيومن رايتس ووتش إن الأمم المتحدة فوتت فرصة لحماية الأطفال بعدم إدراجها لإسرائيل. على الأمين العام استخدام معايير موضوعية لتحديد قائمة عام ٢٠٢٣.

HUMAN RIGHTS WATCH

يعيش الأطفال الفلسطينيون واقع الفصل العنصري والعنف الهيكلي، حيث يمكن أن يُطلق النار عليهم في أي وقت دون أي احتمال جدي للمساءلة. يتعيّن على حلفاء إسرائيل مواجهة هذا الواقع القبيح وممارسة ضغوط حقيقية من أجل المساءلة.

المدير المشارك لقسم حقوق الطفل في هيومن رايتس ووتش

HUMAN RIGHTS WATCH

قال والد وزملاء محمود السعدي (١٧ عاماً) إن فيديو بكاميرا مراقبة شاهدته هيومن رايتس ووتش، أظهره وهو يرتدي حقيبته المدرسية، واقفا بمفرده، ولا يحمل أي سلاح أو حجارة، قبل أن يخطو خطوة إلى الشارع ويُطلق عليه الرصاص.

HUMAN RIGHTS WATCH

أطلق ضابط إسرائيلي النار على وديع أبو رموز (١٧ عاما)، في ظهره.. تم نقله الى «مستشفى شعاري تسيديك» في القدس الغربية.. رفضت الشرطة الإسرائيلية في المستشفى السماح لوالدي وديع برؤيته على أساس أنه «مشتبه به محتجز»، حتى حصل المحامون على أمر من المحكمة لزيارة الأسرة بعد ظهر اليوم التالي. كانت الشرطة قد قيدت وديع بسرير المستشفى من اليدين والقدمين، رغم أن والده ومحاميه قالا إنه كان فاقدا للوعي ومتصلا بأجهزة طبية متعددة.

HUMAN RIGHTS WATCH

اتصل صحفيون فلسطينيون بمحامي وديع أبو رموز (١٧ عاما) الذي أصيب بجراح بعد ان اطلق عليه ضابط اسرائيلي النار، للاستفسار عن شائعات وفاته. قال المحامي إن ضابطا أمنيا في المستشفى طلب منه الانتظار في الخارج وعاد ومعه شهادة وفاة وديع.

HUMAN RIGHTS WATCH

أخذت السلطات الإسرائيلية جثة وديع أبو رموز (١٧ عاما) للتشريح. رفض «جهاز الأمن الإسرائيلي» (المعروف باسم «الشاباك» أو «شين بيت»)، الذي يمنحه القانون الإسرائيلي سلطة إعادة جثامين الفلسطينيين الذين قتلتهم القوات الإسرائيلية فيما يعتبرونه حوادث أمنية، إعادة جثمان الصبي إلى عائلته.

HUMAN RIGHTS WATCH

تسلمت أسرة وديع أبو رموز (١٧ عاماً) جثمانه من شرطة الاحتلال الساعة ١٠ مساء ٣٠ مايو/أيار قرب مدخل المقبرة، بعد دفع ضمان يبلغ عشرة آلاف شيكل (حوالي ٢،٧٢٥ دولار) يُصادَر ما لم يجروا الدفن على الفور، ومنعوهم من حضور أكثر من ٢٥ شخصا، أو التقاط الصور أو الهتافات أو رفع الأعلام الفلسطينية، بحسب المحامي الذي كان حاضرا. دققت الشرطة في وثائق هويات المعزين واحتفظت بها وبهواتفهم أثناء الدفن.

HUMAN RIGHTS WATCH

تحتجز السلطات الإسرائيلية حاليا في المشارح جثامين ما لا يقل عن ١١٥ فلسطينيا، بينهم ١٥ طفلا، قُتلوا فيما تعتبره السلطات عمليات أمنية.

HUMAN RIGHTS WATCH

أصيب الطفل محمد السليم (١٧ عاما) في ظهره برصاصة استقرت في رئته اليمنى. ركض حوالي ٢٠٠ متر، ثم انهار في حقل. وصل إليه السكان بعد ٣٠ دقيقة ووجدوه فاقدا للوعي ونقلوه إلى مستشفى في «عزون» في سيارة خاصة. نُقل بسيارة إسعاف إلى إحدى مستشفيات مدينة قلقيلية الفلسطينية حيث أُعلنت وفاته لدى وصوله.

HUMAN RIGHTS WATCH

الأطباء في المستشفى الذي نُقل إليه الطفل آدم عياد (١٥ عاماً) بعد اطلاق النار عليه من قبل القوات الاسرائيلية وأعلن عن وفاته قالوا لـ هيومن رايتس ووتش إن جروحه تشير إلى أن الرصاصة أصابته في الجانب الأيمن من أعلى ظهره وتسببت في جرح كبير في مقدمة صدره، مما يشير إلى أنه كان مبتعدا عن مواجهة جنود الاحتلال والقناص. ذكرت «الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فلسطين» أيضا أن آدم أصيب في ظهره.

HUMAN RIGHTS WATCH

توقف الطفل الشهيد آدم عياد (١٥ عاماً)، الطفل الوحيد لوالديه، عن الذهاب إلى المدرسة ووجد عملا في مخبز من الساعة ٩ صباحا حتى الساعة ١١ مساء كل يوم للمساعدة في إعالة والدته المطلقة والتي كانت تربيه بمفردها، كان آدم يحمل بيانا مكتوبا بخط اليد ليُقرأ في حالة مقتله، قال فيه، «أنا كان نفسي أشياء كثير أعملها بس احنا «نحن» ببلد مستحيل تحقق حلمك فيها»، قالت والدته إنها لا تزال في بعض الأحيان تعد وجبات الطعام لكليهما، وخاصة أطباقه المفضلة.

HUMAN RIGHTS WATCH

تحظر المعايير الدولية لحقوق الإنسان على مسؤولي إنفاذ القانون «استخدام الأسلحة النارية القاتلة عن قصد» إلا في الحالات التي «يتعذر فيها تماما تجنبها من أجل حماية الأرواح».

HUMAN RIGHTS WATCH

تنص «مدونة الأمم المتحدة لقواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين» على أنه «ينبغي بذل كل جهد ممكن لتفادي استعمال الأسلحة النارية، ولا سيما ضد الأطفال».

HUMAN RIGHTS WATCH

يتمتع الفلسطينيون في الضفة الغربية بالحماية بموجب «اتفاقيات جنيف»، حيث إن القتل العمد لأشخاص محميين من قبل قوة الاحتلال خارج ما هو مسموح به بموجب معايير حقوق الإنسان من شأنه أن يشكل انتهاكا جسيما لقوانين الاحتلال.

HUMAN RIGHTS WATCH

بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، على الحكومات أن «تكفل للأفراد سُبل انتصاف فعالة للمطالبة» بحقوقهم، بما في ذلك الحق في الحياة.

HUMAN RIGHTS WATCH

لا يفتح الجيش الإسرائيلي تلقائيا تحقيقات جنائية في الحالات التي يستخدم فيها الجنود القوة القاتلة ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية، حتى في حال تقديم شكوى.

HUMAN RIGHTS WATCH

توصلت هيومن رايتس ووتش إلى أنه من المرجح أن تُفتح تحقيقات في الحالات التي تقدم فيها وسائل الإعلام الدولية تقارير مكثفة عن حوادث القتل. تجري الشرطة العسكرية التابعة للقوات المسلحة التحقيقات، وبغض النظر عن فتح تحقيق من عدمه، يظل الإفلات من العقاب هو القاعدة.

توصية

HUMAN RIGHTS WATCH

على الجيش الإسرائيلي وشرطة الحدود إنهاء الاستخدام غير القانوني للقوة القاتلة ضد الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال. على الحكومة الإسرائيلية إصدار توجيهات واضحة علنية وسرية لجميع قوات الأمن، تحظر الاستخدام المتعمد للقوة القاتلة إلا في الحالات التي يكون فيها ذلك ضروريا لمنع تهديد وشيك للحياة.

توصية

HUMAN RIGHTS WATCH

على الأمين العام للأمم المتحدة أن يدرج القوات المسلحة الإسرائيلية في تقريره السنوي عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة لعام ٢٠٢٣ على أنها مسؤولة عن قتل وتشويه الأطفال الفلسطينيين.

توصيـة

HUMAN RIGHTS WATCH

على المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية أن يسرع في تحقيقات مكتبه في فلسطين، بما في ذلك فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال.

توصيـة

HUMAN RIGHTS WATCH

توصلت هيومن رايتس ووتش إلى أنه من المرجح أن تُفتح تحقيقات في الحالات التي تقدم فيها وسائل الإعلام الدولية تقارير مكثفة عن حوادث القتل. تجري الشرطة العسكرية التابعة للقوات المسلحة التحقيقات، وبغض النظر عن فتح تحقيق من عدمه، يظل الإفلات من العقاب هو القاعدة.

توصيـة

HUMAN RIGHTS WATCH

على الحكومات الأجنبية، كالولايات المتحدة التي تعهدت بتقديم ٣٫٨ مليار دولار كمساعدات عسكرية لإسرائيل في ٢٠٢٣، أن تربط المساعدات بقيام إسرائيل باتخاذ خطوات ملموسة ويمكن إثباتها من أجل إنهاء انتهاكاتها الجسيمة، بما في ذلك الجرائم ضد الإنسانية المتمثلة في الفصل العنصري والاضطهاد والاستخدام المنتظم للقوة القاتلة ضد الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، بشكل ينتهك المعايير الدولية، وللتحقيق في الانتهاكات الماضية. عليها أن تعلق المساعدات طالما استمرت هذه الانتهاكات الجسيمة.

توصيـة

HUMAN RIGHTS WATCH

على أعضاء مجلس النواب الأمريكي دعم «قانون الدفاع عن حقوق الإنسان للأطفال والأسر الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي» (HR ٢٥٩٠)، والذي من شأنه أن يحظر الاستخدام غير القانوني للتمويل الأمريكي لإسرائيل في الاعتقال العسكري والاعتداء على الأطفال الفلسطينيين، وتدمير الممتلكات الفلسطينية ومصادرة الأراضي من أجل المستوطنات.

المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى
International Solidarity with Prisoners
TADAMON . تضامن

تعريـــــف :

HUMAN RIGHTS WATCH

منظمة "هيومن رايتس ووتش"، منظمة غير حكومية، غير ربحية لحقوق الإنسان، لديها حوالي ٤٠٠ موظف في جميع أنحاء العالم. يتكوّن فريق عملها من خبراء حقوقيين، من بينهم خبراء متخصصون في بلدان معينة، ومحامون، وصحفيون، وأكاديميون، من خلفيات وجنسيات مختلفة. تُعرف هيومن رايتس ووتش منذ تأسيسها عام ١٩٧٨ بتقصيها الدقيق للحقائق، وتقاريرها المحايدة، واستخدامها الفعال لوسائل الإعلام، ومرافعتها المستهدفة، بالشراكة مع منظمات حقوقية محلية في الكثير من الأحيان. تنشر هيومن رايتس ووتش سنويا ما يزيد عن ١٠٠ تقرير وإحاطة حول أوضاع حقوق الإنسان في حوالي ٩٠ دولة، تحظى بتغطية واسعة في وسائل الإعلام المحلية والدولية. تلتقي هيومن رايتس ووتش، بالاستناد إلى التأثير الناتج عن هذا العمل، مع الحكومات، «الأمم المتحدة»، المجموعات الإقليمية مثل «الاتحاد الأفريقي» و«الاتحاد الأوروبي»، والمؤسسات المالية والشركات للضغط باتجاه التغيير في السياسات والممارسات، من أجل حقوق الإنسان والعدالة حول العالم.

الطفلة "ميلاد" أمام سجن الرملة
تنتظر السماح لها ولوالدتها
لزيارة والدها الأسير المفكر وليد
دقة المعتقل منذ ٣٧ عاماً في
سجون الاحتلال.
١٧-٨-٢٠٢٣

المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى
International Solidarity with Prisoners
تضامن TADAMON

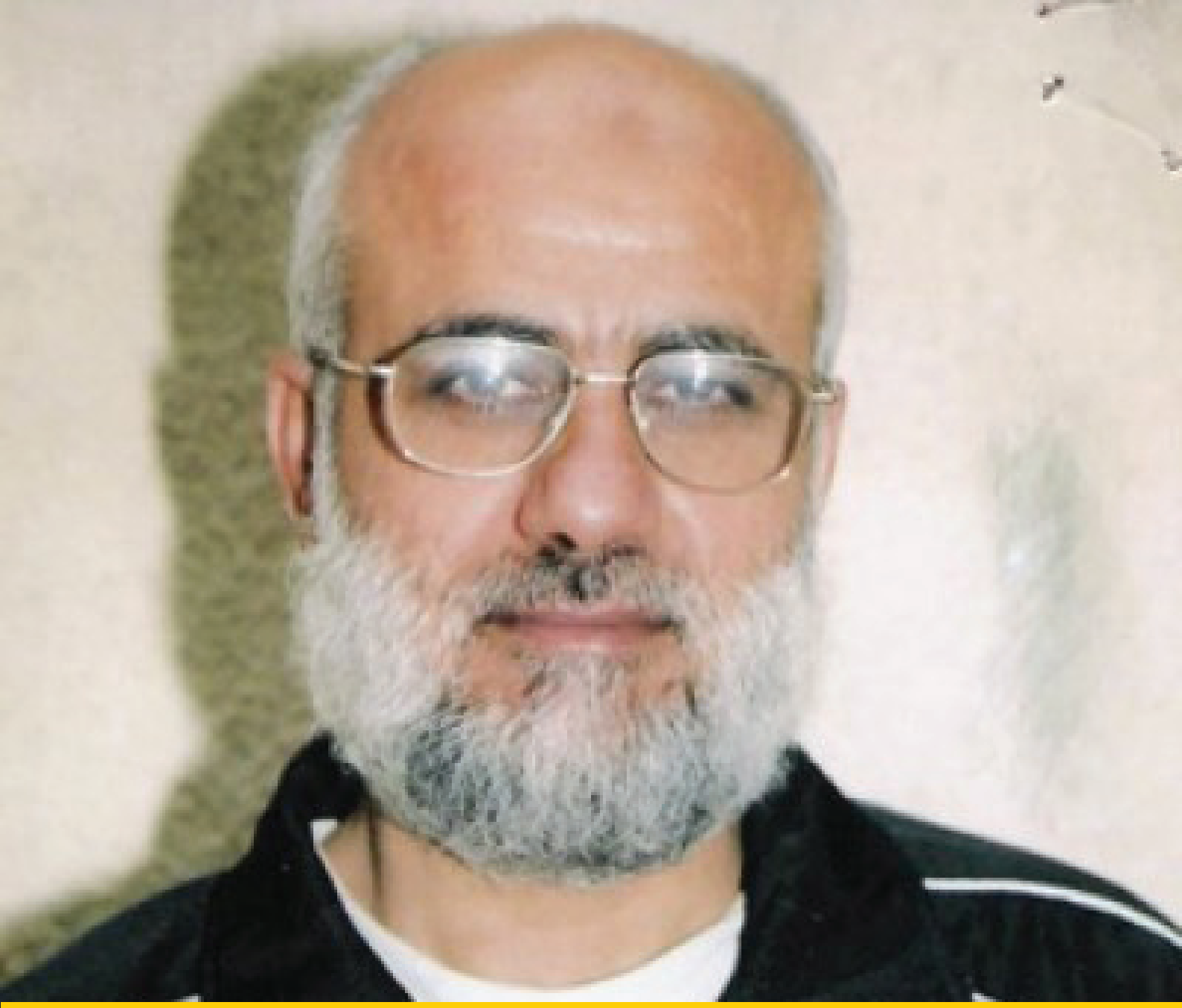

الأسير القيادي
جمال أبو الهيجا يدخل عامه الـ٢٢ في سجون الاحتلال الإسرائيلي

والد الشهيد حمزة أبو الهيجا

المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى
International Solidarity with Prisoners
TADAMON . تضامن

١٧-٨-٢٠٢٣ والدة الأسير المضرب عن الطعام كايد الفسفوس

تقيم خيمة تضامن مع الأسرى المضربين على نفقتها الخاصة، وترفع الراية السوداء للإشارة للتقصير بقضية الأسرى المضربين.

المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى
International Solidarity with Prisoners
TADAMON . تضامن

قرر الأسيران الشقيقان حاتم القواسمة (٤٢ عامًا) المعتقل منذ عام ٢٠٠٣ والمحكوم بالسجن المؤبد، وحازم القواسمة (٤٤ عامًا) والمعتقل منذ عام ٢٠٠٢ والمحكوم بالسجن لمدة (٢٥ عامًا) تعليق إضرابهما عن الطعام.

وجاء قرار تعليق الإضراب بعد وعود بنقل حاتم إلى سجن (ريمون) حيث يقبع شقيقه حازم، علمًا أن الأسير حاتم مضرب عن الطعام منذ ١٦ يوم، والأسير حازم مضرب عن الطعام منذ يومين.

المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى
International Solidarity with Prisoners
TADAMON . تضامن

المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى
International Solidarity with Prisoners
TADAMON • تضامن

اعدام ميداني لأسير تحرر من الاعتقال قبل شهرين وشقيق لأسيرين

الشهيد والأسير السابق مصطفى قمبع «الكستوني» (٣٢ عاماً)، من جنين، استشهد في عدوان الاحتلال على جنين. شقيق الاسيرين سامر قمبع، المعتقل منذ شهر كانون الأول ٢٠٢٢، وما زال موقوفاً، وهاني قمبع الذي تم اعتقاله ١٧-٨-٢٠٢٣

الأسير باسل عريف
٤١ عاماً

يمنع الاحتلال الاسرائيلي والده من زيارته علما انه قضى في الاعتقال (٢١) عاماً.

المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى
International Solidarity with Prisoners
TADAMON . تضامن

الأسير المقدسي أحمد مناصرة الذي يخضع لعزل انفرادي في سجن «أيالون» يُعاني من تفاقم صحي خطير على الصعيد الجسدي والنفسي.

المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى
International Solidarity with Prisoners
TADAMON . تضامن

التغيرات على شكل الأسير

رائد السعدي

من جنين مع دخوله عامه ٣٥

في سجون الاحتلال

المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى
International Solidarity with Prisoners
TADAMON . تضامن

Israel/OPT:

Israeli authorities should release Walid Daqqah immediately

The Israeli authorities should release Walid Daqqah, a terminally ill Palestinian prisoner, so he can access specialist medical care and spend his remaining time with his family, Amnesty International said today. Walid Daqqah, 62, suffers from chronic lung disease and bone marrow cancer, and the clinic at Israel's Ayalon Prison is ill-equipped to deal with his conditions. Following his cancer diagnosis last year, the Israeli Prison Service (IPS) denied Walid Daqqah access to a potentially life-saving bone marrow transplant by refusing to transfer him to a civilian hospital.

"Walid Daqqah's case illustrates the Israeli justice system's cruelty towards Palestinians, including those who are seriously ill or dying. Walid's health conditions have already been exacerbated by medical neglect on the part of the Israeli Prison Service – when he had a stroke earlier this year, the IPS refused to transfer him to a proper hospital for 11 days, a delay which led to life-threatening complications. Now, Walid Daqqah faces the prospect of a painful death behind bars," said Heba Morayef, Amnesty International's Regional Director for the Middle East and North Africa.

"Denying prisoners access to adequate medical care violates international standards on the treatment of detainees, and may constitute torture. Israeli authorities must release Walid Daqqah on humanitarian grounds as soon as possible, and ensure that he is provided with the medical care he urgently needs."

Walid Daqqah served a -37year prison sentence for his involvement with an armed group that abducted and killed an Israeli soldier in 1984. He completed this sentence in March 2023. However, in 2018 he was sentenced to a further two years on charges of attempting to smuggle phones to other Palestinian prisoners. He is now due for release in March 2025 – a date he may not live to see.

On 26 June 2023, a special parole board rejected Walid Daqqah's request for early release on the grounds of his illness. On 7 August 2023, the Lod District Court rejected Walid Daqqah's petition against the parole board's decision.

Amnesty International's 2022 report on Israel's apartheid against Palestinians sets out how the Israeli military justice system systematically discriminates against Palestinians and denies them the right to a fair trial and due process.

Medical negligence
In 2022 Walid Daqqah was diagnosed with myelofibrosis, a rare form of bone marrow cancer. He also has chronic pulmonary obstructive disease (COPD). Following the IPS's delay in transferring him for emergency treatment after his stroke in February, Walid Daqqah suffered a host of complications including pneumonia and kidney failure, and had to have most of his right lung removed.

Amnesty International reviewed a medical evaluation of Walid Daqqah's case conducted by Israeli haematologist Moshe Gatt, whose opinion was requested by Physicians for Human Rights Israel in January 2023. As Walid's condition has worsened, the IPS has continued to ignore Dr Gatt's recommendation that he be relocated to a clean and hygienic environment.

Walid Daqqah's wife Sanaa Salameh told Amnesty International that her husband had been subjected to "systematic" and longstanding medical negligence in prison.

Amnesty International also saw a medical evaluation carried out by Dmitry Klotzky, a chief medical officer at the IPS, who said that Walid's prognosis was "extremely poor" and that he needs help with all daily activities.

Palestinian human rights organizations such as Addameer have long documented Israel's policy of medical negligence against Palestinian prisoners. The World Health Organization and the UN Special Rapporteur for Human Rights in the OPT have also raised concerns about the IPS's treatment of sick Palestinian prisoners.

The United Nations' Standard Minimum Rules for the Treatment of Prisoners states that "prisoners should enjoy the same standards of health care that are available in the community, and should have access to necessary health-care services free of charge without discrimination on the grounds of their legal status."

Punitive solitary confinement
Walid Daqqah, a Palestinian citizen of Israel, was arrested in March 1986. A year later, a military court convicted him of commanding a group affiliated with the Popular Front for the Liberation of Palestine (PFLP), which had abducted and killed Israeli soldier Moshe Tamam in 1984. He was not convicted of carrying out the murder himself, but of ordering other members of the group to kill Moshe Tamam. Walid Daqqah says he was subjected to torture and other ill-treatment during interrogation. He was sentenced to life in prison, but in 2012 this was capped at 37 years and he completed the sentence in March 2023.

Amnesty International condemns the killing of Moshe Tamam as a violation of the Geneva Conventions' absolute prohibition on violence to the life and person of armed forces members who have laid down their arms, including those in captivity.

During his time in prison Walid Daqqah wrote numerous essays on the impact of incarceration on Palestinian society, a novel for young adults, and many letters describing prison life – one of which was adapted into a play. Following the publication of his novel, the IPS placed Walid in punitive solitary confinement.

Petitions for conjugal visits by Walid and his wife Sanaa have been repeatedly rejected by Israeli authorities. All Palestinians classified as "security prisoners" are denied this right – which is usually granted to Jewish Israeli prisoners with the same designation. In 2019, Walid and Sanaa managed to conceive a child by smuggling sperm out of the prison, and their daughter Milad was born in 2020. Walid was placed in solitary confinement following Milad's birth and was not allowed to see his child for the first 18 months of her life.

Walid Daqqah's family is planning to file an appeal with the Israeli Supreme Court – but, as they told Amnesty International, "time is a luxury we don't have."

"Walid Daqqah and his family should not be battling their way through a legal labyrinth at such a painful time. According to the medical evaluations we saw, Walid's prognosis is between one and two years – keeping him detained until 2025 is cruel and unnecessary," said Heba Morayef.

"We urge the Israeli authorities to release Walid Daqqah, end the systematic denial of adequate medical care to sick Palestinian prisoners, and ensure they respect all international standards on the treatment of detainees."

Amnesty International

August 2023 ,16

Press Release

27th August 2023

المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى
International Solidarity with Prisoners
TADAMON . تضامن

On the Palestinian National Day of Recovery of Captured Martyrs' Bodies

398 Martyrs are still in Cemeteries of Numbers and Mortuary Refrigerators, including 11 Prisoner Martyrs.

The Israeli occupation continues to neglect all international, religious and moral decisions, rules and norms. It persists on its crimes which amount to being war crimes, yet are legitimised through what is so-called "The Supreme Court of Justice". The court has authorised the detention of palestinian martyrs' and prisoners' bodies, violating all rules of international and humanitarian law.

The occupation has detained the bodies of 256 martyrs in the so-called " cemeteries of numbers", and another 142 martyrs' bodies in mortuary refrigerators since 2015. Among the bodies, 11 martyr prisoners, 14 minor martyrs and 5 female martyrs. The detention of the bodies while stripping off their names and their national identities, is clear evidence of the Israeli occupation's neglect of international law and human rights' charters.

In cemeteries of numbers, some bodies' identities have already been lost and, therefore, will stay ambiguous for years to come. Basically, the graves are compacted in one line, each made of sand that does not exceed the depth of 50 cm. Bodies are kept in plastic bags, with the name and number of each martyr written with a marker, which eventually and easily leads to the effacement of martyrs' names due to natural factors such as wind or rain.

This situation also applies to mortuary refrigerators, from which the body is shortly transferred to the refrigerators of the "Justice Institute", along with other martyrs' bodies, despite its gender or age, or the space of the refrigerator. The martyr is left there for an unknown period of time, maybe for years, at a temperature of -30 degrees, in a small area with bad smell, insects and reptiles. Bodies are stacked up in a random manner for a very long time, by which the body eventually becomes stiff depending on the position it was thrown onto.

Detaining the bodies in cemeteries of numbers and mortuary refrigerators, causes suffering and pain to their families, fathers, mothers, children and wives. The suffering begins from the moment of execution then abduction of the martyr's body, because the family is deprived of any information or examination of the body to assure the death. In fact, they announce the death of their martyr and receive mourners without confirmation of the death.

In view of the clear violations of basic human rights, regarding martyrs' bodies and their families, the International Foundation for Solidarity with Prisoners "TADAMUN" calls for the following:

1- Demanding official Palestinian institutions to perform their duty, by reaching out to international courts, hold the occupying state accountable for its crimes against the detained martyrs and their families.

2- Calling on the official, popular and factional media for concentrated effort, in order to expose the Israeli violations related to the detention of the bodies of martyrs and prisoners, through influential unitary media discourse.

3- Inviting Palestinian human rights organisations to discuss possible steps, to guide the families of the martyrs and prisoners, through filing cases at the International Criminal Court as victims and witnesses of the gross violations against them and their martyrs' whose bodies are detained.

The International Foundation for Solidarity with Prisoners
(TADAMON)

المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى
International Solidarity with Prisoners
تضامن TADAMON

إعداد:

وحدة البحوث والدراسات

المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى

- تضامن -

٢٠٢٣م

www.asra-ps.com

Free.Asra@gmail.com